جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

إعداد الطالب: فلاق إبراهيم

بعنـــــــــــــــوان:

المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض
دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية

تحت إشراف الأستاذ : بن قايد الشيخ .....

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدكتور: عمي السعيد حمزة.....(جامعة غرداية) رئيسا.

الأستاذ: بن قايد الشيخ .....(جامعة غرداية) مشرفا.

الأستاذة: شرع العالية .....(جامعة غرداية) مناقشا.

السّنة الجامعية : 2016– 2017

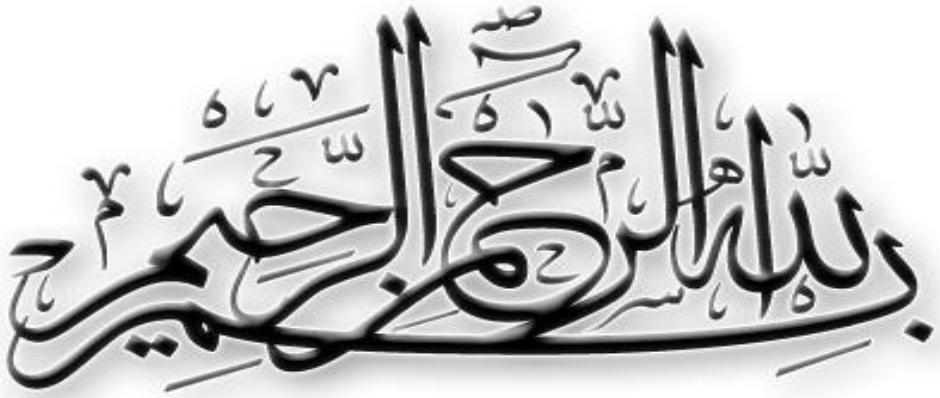
بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

إعداد الطالب : فلاق إبراهيم

بعنـــــــــــــــوان:

المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية

تحت إشراف الأستاذ:بن قايد الشيخ.....

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدكتور: عمي السعيد حمزة..... (جامعة غرداية) رئيسا.

الأستاذ: بن قايد الشيخ ..... (جامعة غرداية) مشرفا.

الأستاذة: شرع العالية.....(جامعة غرداية) مناقشا.

السّنة الجامعية : 2016– 2017

الإهداء

أهدي فرحتي بحثي المتواضع وخالص أمنياتي ودعواتي:

إلى التي كان دعائها لي نورًا ساطعًا في ظلمات الحياة إنصافًا لشغفها لأجلي،

الوالدة الكريمة حفظها الله.

إلى من شق الصعاب وحمل على عاتقه تربيتي، وشغفه الكبير إلى أن أصل إلى أعلى المراتب، الوالد العزيز.

إلى أخواتي الذين وقفوا لجانبي وتحملوا لأجلي الكثير، جزاهم الله خير الجزاء.

إلى كل رافع للواء العلم ساطعًا أمام ظلمات الجهل.

إلى ينابيع العلم و المعرفة

أساتذتي.

إلى كل الأقارب والأحباب إلى كل الأصدقاء والأصحاب.

الله إني أحتسب هذا العمل إليك راجيا منك وحدك لا شريك لك أن تجعله في صالح الأعمال.

شكر وعرفان

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالعطايا والنعم مالك الملك ذو الجلال والإكرام، منبع التوفيق ميسر الأعمال، الذي أنار الدرب وسخر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجد والاجتهاد.

كما اشكر:

كل من أنار دربنا ونور لنا الطريق الذي نمشي فيه، خاصة معلمينا وأساتذتنا من أول طريقنا وصولا إلى كتابتنا هذه التي نتوج بها مسارنا.

والشكر الكبير إلى الأستاذ الفاضل الذي تابع جميع أعمالنا خطوة بخطوة بتوجيهاته ونصائحه لنيي وعلى المجهودات التي بذلتها طيلة تأطيره لنا، الأستاذ:

بن قايد الشيخ

كما أتوجه بالشكر مسبقا" لأعضاء لجنة المناقشة"

واختم شكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب او من بعيد ولو بكلمة طيبة.

لكم جميعا كل شكري.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد و القرض و ذلك من خلال طرق و إجراءات الرقابة الداخلية و مدى فعاليتها في الحد من الأخطاء و الاختلالات من خلال المعاملات البنكية وكذلك الدور الفعال الذي يقوم به المراجع من خلال جمع و تقييم الأدلة و المصادقة على صحة البيانات، مع التطرق الى مفهوم المراجعة البنكية و مدى وعي البنوك بالالتزام بها ، و من ثم التطرق إلى أهم التعديلات و الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض على مستوى البنوك،

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدارسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها وقد تم اعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات لمجموعة من المؤسسات البنكية بكل من ولاية شلف، وبعد جمع استمارات الاستبيان وتفريغها ومعالجتها باستعمال البرنامج الاحصائي SPSS ، (نسخة 19) واستخدام مجموعة من الأدوات الاحصائية(التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري،)....وخلصت الدراسة إلى جملة نتائج.

أهمها :

– إن البنوك الجزائرية لا تولي أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة البنكية في ظل المعايير المراجعة الدولية داخل البنوك استنادا لنتائج عينة الدراسة ؛

– عدم إعطاء الأهمية الكبيرة لفعالية القانون النقد والقرض داخل البنوك الجزائرية؛

– لا تعطي البنوك الجزائرية أهمية للتكوين و التدريب لكي يتسنى للموظفين المعرفة الجيدة لوظيفة المراجعة البنكية و قانون النقد و القرض ؛

الكلمات المفتاحية: مراجعة، تدقيق الداخلي، قانون النقد و القرض، بنك ، رقابة .

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'étendue du rôle de l'audit bancaire en vertu de la loi monétaire، et le prêt et grâce à des méthodes de procédures de contrôle interne et leur efficacité pour réduire les erreurs et les déséquilibres dans les transactions bancaires، ainsi que le rôle effectif de l'auditeur par la collecte et l'évaluation des la preuve et la ratification de la validité des données، tout en abordant le concept de l'audit bancaire et de son importance et de chercher à mettre en évidence les objectifs et les procédures de contrôle des banques، puis traiter les amendements les plus importants et les réformes apportées par l'argent et le prêt bancaire au niveau du droit .

Pour atteindre les objectifs de l'étude et l'essai des hypothèses étude sur les données primaires et secondaires a été adopté comme prévu un questionnaire en rapport avec le sujet de l'étude et ses objectifs ont été adoptés dans le questionnaire comme outil pour recueillir des données pour un groupe d'institutions bancaires dans l'ensemble du plateau de l'Etat، et après avoir recueilli les questionnaires et rejetées et traitées à l'aide du programme statistique SPSS،) Version 19) et l'utilisation d'un ensemble d'outils statistiques) itérations، la moyenne arithmétique، écart-type، .... (L'étude a conclu entre autres résultats.

le plus important :

1- La fonction de vérification bancaire au sein de la grande importance des banques à travers le contrôle qui sont une information claire et précise.

2- La trésorerie et le droit de prêt vise à établir les règles de l'offre et de la réglementation des échanges et d'autres entreprises au sein des institutions bancaires .

3- jouer la fonction de vérification bancaire par le biais des procédures documentées qui définissent le mandat du commissaire aux comptes relatif à la gestion des affaires de la Banque et pour assurer la santé des états financiers au sein de la banque، qui est considéré comme un système de contrôle de la Banque.

Mots clés :**controle** . **la loi monétaire**. **Audit**. **audit interne.**

قائمة المحتويات

الإهداء.....	I
الشكر.....	II
ملخص الدراسة.....	III
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الجداول والأشكال.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
المقدمة:.....	(أ/و)
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد و االقرض	01
تمهيد:.....	02
المبحث الأول: الاطار النظري ولمفاهيمي للمراجعة البنكية وقانون النقد والقرض.....	03
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة البنكية.....	03
المطلب الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي لقانون النقد والقرض.....	07
المطلب الثالث : علاقة المراجعة البنكية بقانون النقد والقرض.....	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	15
المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية.....	15
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.....	18
المطلب الثالث: الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....	19
خلاصة الفصل.....	20
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية * عينة لبعض البنوك الجزائرية*	32
تمهيد:.....	33
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.....	34
المطلب الأول: طريقة الدراسة.....	34
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....	36
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	45

المطلب الأول: تحليل فقرات الدراسة.....	**45**
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الاستبيان.....	**50**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....	**55**
المطلب الرابع: نتائج اختبار الفرضيات.....	**59**
خلاصة الفصل.....	**60**
الخاتمة.....	**61**
المراجع.....	**62**
الملاحق.....	**64**
الفهرس.....	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مجال نشاط البنوك وتاريخ تأسيسها	26
2	متغيرات الدراسة	27
3	قائمة التنقيط حسب لكارت الخماسي.	28
4	مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي.	29
5	معامل ثبات الاستبيان.	30
6	معاملات الارتباط بين كل من فقرة من فقرات المحور الأول.	31
7	معاملات الارتباط بين كل من فقرة من فقرات المحور الثاني.	32
8	معاملات الارتباط بين كل من فقرة من فقرات المحور الثالث.	.33
9	معاملات الارتباط بين معدل كل مجال مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.	34
10	نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.	35.
11	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	36
12	توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية.	37
13	توزيع عينة دراسة حسب المسمى الوظيفي.	38
14	توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي.	39
15	توزيع عينة دراسة حسب سنوات الخبرة.	40
16	نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول.	42
17	نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني.	43
18	نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث.	44
19	يوضح اختبار t للعينة الواحدة.	46
20	يوضح اختبار t للعينة الواحدة.	47
21	يوضح اختبار الانحدار البسيط للمتغيرات المستقلة.	47
22	نتائج اختبار t للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test)	49

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج الدراسة.	ج
2	البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي.	36
3	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	37
4	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	38
5	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي..	39
6	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة	40
7	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفة.	41

قائـمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان.	59
02	نتائج مخرجات الSPSS	63
03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	77
04	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	78
05	. الهيكل التنظيمي لبنك البركة	79
06	ملحق خاص بالتدقيق الداخلي في البنك	80
07	وثيقة خاصة بالبنك	81

المقدمة

توطئة:

نظرا للتغيرات و التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات ،و باعتبار القطاع الاقتصادي الأكثر تعاملا في مختلف الدول والذي تأثر كثيرا نتيجة هذه التغيرات الملحوظة من خلال زيادة حجمها و تطور نطاق التدفقات و المعاملات وهو الذي ألزم من وجد نظام رقابة داخلي الذي بدوره يسعى إلى تنظيم أنشطة البنك و أداء الموظفين،

و بخاصة إلى تحرير المالي، والتي تمثلت أهم ملامحه في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والبنكية العالمية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط البنكي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسعه وتعدد مجالاته،

كما تعتبر عملية إصلاح البنوك في الجزائر أكثر من ضرورة، وهذا له أسبابه و مبرراته ولعل أهمها أن هذا الجهاز أصبح يمثل أحد مكابح مسار التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر، وما توصيات الهيئات المالية الدولية بضرورة توسيع عملية الإصلاح إلا دليل على ذلك.

إن الكل يعرف التجاذب الحاصل بين الجهاز الحكومي والبنكي، باعتبار الأول يجسد سياسة اقتصادية حكومية عامة وشاملة، والثاني أكثر ما يركز على أداء نقدي متميز، يساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي، وهو ما قد يتناقض في بعض الأحيان وأهداف الحكومة، الشيء الذي يضع مسألة استقلالية البنك المركزي على المحك، وأعطى البنك المركزي أكثر فاعلية من حيث المراقبة و التنظيم و الإشراف على السياسة النقدية.

أولا. إشكالية الدراسة:

إن التغيرات السريعة والمؤثرات القوية التي أحدثتها العولمة المالية، اصبحت البنوك الجزائرية تولي أهمية كبيرة للمراجعة البنكية على فترات مخططة لها للتأكد والتحقق من أن البنوك تلتزم للمعايير الدولية.

انطلاقا مما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك (وكلات بنكية بولاية الشلف)؟

من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها في ما يلي:

1 –هل هناك تطبيق للمراجعة البنكية في البنوك محل الدراسة ؟

2–هل هناك التزام للبنوك محل الدراسة بمعاير المراجعة البنكية الدولية ؟

3–ما مدى فعالية المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية"ولاية الشلف ؟

ثانيا. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية يتم بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يوجد تطبيق منخفض للمراجعة البنكية في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: هناك التزام للبنوك بمعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية.

الفرضية الثالثة: للمراجعة البنكية دور فعال في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية من "ولاية الشلف ".

الفرضية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى إلى العوامل الديمغرافية (الشخصية ، الوظيفية،....).

ثالثا. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1. للمراجعة البنكية مدخلا فعالا الأمر الذي جعل من الضروري التركيز عليها؛
2. يستدعي من البنوك التوجه نحو الالتزام بعملية المراجعة الدولية في ظل العولمة المالية؛
3. تسليط الضوء على عينة من البنوك الجزائرية، وكذلك تبيان دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض والسعي لتحقيق نتائج إجابيه من شأنها ان تزيد من مكانة البنوك الاقتصادية في ظل التطورات الحاصلة.

رابعا: أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية؛
2. ابراز ماهية قانون النقد والقرض وانعكاساته على المراجعة البنكية في البنوك الجزائرية؛
3. محاولة تشخيص الواقع العملي للمدقق البنكي في البنوك الجزائرية؛
4. تحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لتحسين أدائها في ظل العولمة المالية.

خامسا. متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين اساسين احداهما مستقل والثاني تابع:

المتغير المستقل: يتمثل في قانون النقد و القرض.

المتغير التابـع: يتمثل في المراجعة البنكية .

المتغير الوسيط: المتغيرات الديمغرافية.

والشكل التوضيحي يلخص ذلك: الشكل رقم (1): نموذج الدراسة.

(الجنس، المسمى الوظيفي،.....الخ).

المصدر: من إعداد الطالب

سادسا. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للموضوع لم يكن وليد الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- ✓ الميول الشخصي للبحث في مثل هذا النوع من المواضيع بهدف التعمق فيه في المستقبل؛
- ✓ ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وخاصة المراجعة البنكية ؛
- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص " تدقيق ومراقبة التسيير"؛
- ✓ فعالية وظيفة المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية؛
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية والإلكترونية بموضوع البحث؛

- ✓ الأهمية الكبيرة للمراجعة البنكية في البنوك الجزائرية؛
- ✓ النقص الكبير لتبني الحقيقي للمفاهيم الحديثة للمراجعة البنكية في البنوك الجزائرية.

سابعا. أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

بغرض إتمام هذه الدراسة تم استخدام عدة مصادر لجمع البيانات, لقد تنوعت البيانات والمعلومات التي اعتمدنا عليها في الجزئيين النظري والتطبيقي, اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على بعض الأدوات لغرض التوصل إلى أهداف الدراسة واختبار فرضياتها على ما يلي:

- ✓ الكتب التي صدرت في هذا المجال؛
- ✓ النشرات و المجلات العلمية المتخصصة؛
- ✓ المحاضرات و المداخلات؛
- ✓ استخدام شبكة الانترنت.

في حين تم التركيز في الجزء التطبيقي بشكل أساسي على الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل العلمي للموضوع.

وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة والوصول إلى النتائج، بالاستعانة بالأساليب الاحصائية التالية:

1. **الوسط الحسابي**: يقيس درجة اتفاق أفراد العينة واستجابتهم لمحاور الدراسة؛
2. **الانحراف المعياري**: لقياس درجة تشتت البيانات؛
3. **معامل الارتباط**: لمعرفة درجة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة؛
4. **اختبار كولموغوروف–سمرنوف**: للتحقق من البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أمالا test Smirnov ،Kolmogorov؛
5. **تحليل الانحدار الخطي**: لاختبار اثر المتغير المستقل (المراجعة البنكية)، والمتغير التابع (قانون النقد والقرض)؛
6. **اختبار T–Test** للعينات المستقلة؛
7. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova.

ثامنا. منهج الدراسة:

للوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات والتأكد من صحتها، أعتمد المنهج الوصفي، التحليلي.

فالمنهج الوصفي يقوم على تفسير الظواهر من خلال التطرق إلى واقع الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا دقيقا يعبر عن الظاهرة من الناحية الكيفية والكمية، حيث يختص التعبير الكيفي بوصف ظاهرة المراجعة البنكية و قانون النقد و القرض وبيان خصائصها في الجانب النظري في حين التعبير الكمي فيعكس الوصف الرقمي للمراجعة البنكية ويوضح مقدار ودرجة ارتباطها بقانون النقد والقرض، وهذا ما يعكسه الجانب النظري.

أما المنهج التحليلي فيستخدم لتحليل ظاهرة الدراسة (المراجعة البنكية و قانون النقد والقرض) بالاعتماد على إحصائيات ووجهات نظر مختلفة، والنقد البناء للوصول إلى النتائج المرجوة.

ثم استخدام منهج دراسة الحالة بجمع البيانات والمعلومات حول البنوك عينة الدراسة للوصول إلى فهم أعمق لموضوع المراجعة البنكية وواقع تطبيقها، وكيفية تأثرها بقانون النقد و القرض في البنوك الجزائرية محل الدراسة، وذلك بتجميع معلومات وحقائق باستخدام أدوات كالمقابلة والاستبيان.

تاسعا: حدود الدراسة: وتتمثل في الحدود الزمنية والمكانية كالتالي:

أ. **البعد المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة الميدانية والتي ضمت ولاية "شلف " كانت هذه شملت مجموعة من بنوك على مستوى ولاية الشلف .

ب. البعد الزماني: امتدت فترة الدراسة الميدانية من شهر فيفري إلى غاية شهر افريل2017.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

من خلال دراستنا للموضوع مرت بنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات نظرا للسرية التي يلتزم بها المراجع في المؤسسة وهذا تماشيا مع وظيفته؛
- ✓ نقص المراجع التي تناولت موضوع المراجعة البنكية؛
- ✓ عدم تجاوب بعض الموظفين وتماطلهم في الاجابة على الاستبيان.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية للموضوع ولاختبار صحة الفرضيات المعدة في أقسام الدراسة قسم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري للموضوع حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول مس الجانب النظري والذي تناولنا فيه مجموعة من المفاهيم التي تخص المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناول عدد من الدراسات السابقة من بينها دراسات عربية وأجنبية التي تتعلق بموضوعنا. أما الفصل الثاني التطبيقي فقد تطرقنا من خلاله إلى دراسة دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية، ومن خلال هذه الدراسة الميدانية حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول سنتطرق الى الطريقة وأدوات الدراسة أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله وصف وتحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية
للمراجعة البنكية وقانون النقد والقرض

تمهيد:

إن التطور الذي شهدته البنوك في مختلف المجالات وتوسع نطاق المعاملات البنكية عبر الزمن، الذي أدى بدوره إلى كبر حجمها وتشعب أعمالها ووظائفها مما نتج عنه تعقيد عملياتها وذلك وجب على الإدارة أن تضع أنظمة رقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل و فحص دوري للوسائل الموضوعة و الاجراءات والقوانين المتعلقة بقانون النقد والقرض توضع تحت تصرف الإدارة أو المديرية العامة قصد تسيير البنك ومراقبة الوسائل المادية والبشرية، والمالية المستعملة وذلك من أجل تحديد الانحرافات والتلاعبات والأخطاء التي نتجت عن كثرة العمليات البنكية والمعلومات المتدفقة، ولذلك لابد من خلية أو قسم أو حتى مصلحة تخصص للمراجعة البنكية في المؤسسة لتدقيق ومراقبة وتقييم أداء مختلف أقسامها الأخرى والمعلومات والعمليات التي تقوم بها.

كما تعتبر المراجعة البنكية أحدى أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر و الحد منها مع التأكد من مدى صحتها ومطابقتها للمواصفات و المعايير، و مدى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بقانون النقد والقرض والإجراءات الموضوعة من طرفها لتفادي مختلف الأخطاء.

سنحاول من خلال هذا الفصل تناول المفاهيم المرتبطة بالمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية للمراجعة البنكية وقانون النقد والقرض.
- ✓ **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض.

سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم المراجعة البنكية أنواعه وأهدافها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى مفهوم قانون النقد والقرض، أسباب ظهوره، أهدافه ومبادئه وكذا إلى دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: الإطار النظري ولمفاهيمي للمراجعة البنكية.

– ومنه سوف يتم التطرق إلى مفاهيم المراجعة البنكية .

الفرع الأول: مفهوم المراجعة البنكية والعناصر الأساسية لها.من خلال التطرق إلى المبحث الذي تم تقسيمه إلى مطلبين وكل مطلب إلى فروع و الذي من خلاله يتم إعطاء مجموعة تعاريف للمراجعة البنكية

أولا. تعريف المراجعة البنكية:

لقد أعطيت عدة تعاريف للمراجعة البنكية نذكر منها :

هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات البنكية توصلا إلى تكوين جهاز بنكي سليم وقادر على مساعدة التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها، تتولى بصورة أساسية البنك المركزي وتشمل المراجعة من حيث المبدأ البنوك والمؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور وتمارس هده المراجعة بأساليب مختلفة، ويمكن أن تكون المراجعة من داخل المؤسسة البنكية بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة.[1]

هي عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الادلة المتعلقة بالنتائج العمليات والإجراءات الاقتصادية للبنك وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة وتوصيل النتائج للأفراد ذوي العلاقة.[2]

ويعرف أيضا على انه عملية منظمة وموضوعية للحصول على ادلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك لتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بدلك التحقق. [3]

[1] محمد سويلم، إدارة المصارف، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1986، ص: 135.

2 .بلخضر مصطفى أمين، فعالية المراجعة البنكية في تقييم نظام لرقابة الداخلي في البنوك، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير ، جامعة غارداية ، 2013، ص:3.

3 . شاكي عبد القادر، التنظيم البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، جامعة الجزائر، 2003، ص:15.

ثانيا. أنواع المراجعة البنكية:

ترتكز المراجعة البنكية على أنواع محددة ويمكن إيجازها فيما يلي: [1]

1- المراجعة الوقائية:

تهدف الراجعة الوقائية إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك خلال ممارسته لنشاطه، والأدوات الموظفة في تطبيق هدا النوع من المراجعة هي التوجيهات والتعاليم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى البنوك العاملة في السوق المحلية التي تأمر هده البنوك بالالتزام بمعايير كفاية الأموال الخاصة وفق مقررات لجنة بازل ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض الى المخاطر المسموح بها، وفيما يخص الوصول إلى مراجعة التوازنات المالية الرئيسة، وتحديد نسب التسليفات إلى الودائع، وغيرها من النسب الأخرى.

2-مراجعة الأداء:

السلطات الرقابية لتقييم أداء البنوك وإدارتها عن طريق تحليل المعلومات والبيانات والإحصاءات المنتظمة الصادرة عن البنوك وفي حالتين للسطات الرقابية وجود اختلالات وتجاوزات لدى بنك ما، فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هدا البنك وتحثهم على تصحيح التجاوزات.

3- المراجعة التصحيحية:

تهدف المراجعة التصحيحية إلى تقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفد فعلا على الواقع، كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الانحراف، والاستفادة من هذه المعرفة لتجنب الوقوع فيها في المرات المقبلة.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المراجعة البنكية.

أولا. أهمية المراجعة البنكية: هنالك أهمية بالغة لوظيفة المراجعة البنكية، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[2]

- ✓ توفير الحماية والضمان والأمان للأموال المودعة لدى المصارف من خلال وسائل الرقابة؛
- ✓ نظرا للأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فإن السلطات النقدية في مختلف الدول تتدخل بطرق مباشرة أو غير مباشرة في توجيه الاستثمارات أو المصرف في تمويل الأموال المتجمعة لديها؛
- ✓ المصارف التجارية من المؤسسات المالية التي لها اتصال مع الجمهور بشكل مستمر وعلى نطاق واسع مما يقتضي ايجاد نظم دقيقة ومحكمة للمحاسبة والمراجعة لأن الوقوع في أي خطر يؤثر على سمعة المصرف لدى العملاء.

[1] حمودي لويزة, دريسي حورية , المراجعة البنكية وفق المعايير المراجعة الدولية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير , البويرة, ص31، 2014.

[2].محمد سويلم، مرجع سابق ذكره ، ص 135.

ثانيا. أهداف المراجعة البنكية:

1- تتمحور أهداف المراجعة البنكية فيما يلي:[1]

- ✓ التأكد من صحة البيانات المحاسبية المرتبة في دفاتر البنك و سجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- ✓ الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات؛
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش؛
- ✓ تقليل فرص الاخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق البنكي المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة المستخدم؛
- ✓ مراجعة الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول الى الاهداف المحددة؛
- ✓ القضاء على الاسراف من خلال تحقيق أقصى حد لكفاءة في جميع نواحي نشاطاته؛
- ✓ السعي دوما الى تقديم نصائح واقتراحات للرفع من المردودية ؛

2- **خطوات تطوير أهداف المراجعة** :[2]

- فهم أهداف و مسؤوليات المراجعة؛
- تقسيم القوائم المالية لدوائر؛
- معرفة مزاعم الإدارة عن القوائم المالية؛
- معرفة أهداف المراجعة الخاصة لفئات العمليات الحسابات والإفصاحات.

الفرع الثالث: مهام وإجراءات المراجعة البنكية .

أولا. مهام المراجعة البنكية: إن المهام التي يقوم بها المدقق سواء كانت داخلية أو خارجية تكون على أنماط عديدة من أجل تحقيق أهداف متنوعة ومن أهمها: [3]

1-المهام التقليدية: هي المهام التي تنجز عادة في إطار برنامج التدقيق والذي يتضمن قطاع نشاط مديرية او فرع.....الخ.

2-المهام السريعة: هي عبارة عن المهام التي يكون من شأنها تحقيق بصورة سريعة كشف لنقاط معينة أو يمكن أن تشكل مرحلة تمهيدية لمهمة تقليدية وعموما هي تهدف الى:

- ✓ تدقيق مدى احترام حدود أخطار الصرف والنسب على بعض الوسائل؛
- ✓ تدقيق إثباتية لبعض الأرصدة لمديرية أو فرع؛
- ✓ التحقق من إجراءات معينة؛

[1] داوود يوسف صبح ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية للنشر، بيروت ،لبنان ،2010، ص ص:50 ،49.

[2] .محمد عبد الفتاح لعشماوي، المراجعة المحاسبية و خدمات التأكيد , دار المريخ للنشر , القاهرة .2013, ص 247.

[3] .يوسف محمد جدبوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الورق النشر و التوزيع، عمان،2007،ص128.

✓ تقييم الرقابة داخلية لوحدة معينة.

3-المهام الموضوعية: تتمثل أهميتها في دراستها الاشكالية تكون مسبقا في فروع عديدة وتتعلق بالظروف التجارية، كتسيير القرض تغيرات الصرف، مدى قدرات الاعلام الألي على تلبية رغبات العملاء، فعالية عمليات مراقبة التسيير أو مراقبة المدخولات والمدفوعات.

-إن هذا يمكن أن يشكل منطلق البحث داخلي وهو يمثل استمرار طبيعي لعملية التدقيق.

4-**تحقيقات السير**: هذا النوع من المهام يتجاوز الطور التقليدي لعملية التدقيق لأنها تعتمد أساسها على قدرات الافراد والتنظيم من أجل الحصول على أفضل النتائج وهنا يعتمد البنك على مدققين ذوي خبرة وكفاءة عالية. [1]

ثانيا. إجراءات المراجعة الخارجية في البنوك:[2]

1- وضع خطة عامة للمراجعة: يجب على المراجع أن يخطط عمله بصورة تمكنه وفي الوقت المناسب، كما يجب أن يتم التخطيط على أساس معرفته بأعمال البنكية كما يلي:

✓ الاحاطة بالنظام المحاسبي وسياسات وإجراءات الضبط الداخلي؛

✓ تحديد درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي؛

✓ تنسيق العمل الذي سيتم تنفيذه.[3]

2-**معرفة أعمال البنك**: لابد للمراجع معرفة البنك التي تتم فيه هاته الاعمال البنكية وهي كالتالي:

✓ التقرير السنوي الذي يعده البنك؛

✓ محاضر الجمعيات العامة للمساهمين ومجلس الادارة ولجان العامة؛

✓ التقارير المالية الداخلية للإدارة عن الفترات السابقة؛

✓ أوراق العمل للتدقيق للسنوات السابقة؛

✓ الصحف و المجلات الجارية؛

✓ زيارة البنك.

3-**تطوير الخطة العامة للمراجعة**: على المراجع مراعات الامور التالية في تطوير المراجعة البنكية:

✓ السياسات المحاسبية والتغيرات التي قد تطرأ عليها؛

✓ تحديد الأهمية النسبية لأغراض المراجعة؛

✓ مشاركة المراجعين الآخرين في مراجعة الفروع أو الشركات التابعة للبنك.

---

[1].محمود ناجي درويش , المراجعة بين النظرية و التطبيق , دار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 1998 , ص : 341.

[2]محمود ناجي درويش،مرجع سبق ذكره،ص: 345.

[3] بلخيضر سميرة , المراجعة في قطاع البنوك , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , فرع تسيير , الجزائر , 2001, 2002 , ص ص : 130, 132.

-بعدما تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول المراجعة البنكية , يتم التطرق إلى مفاهيم حول قانون النقد و القرض .

المطلب الثاني: الإطار النظري ولمفاهيمي لقانون النقد و القرض.

لقد شهد الجهاز المصرفي اصلاحات خاصة بعد الاصلاح المالي 1971 وادماج بعض البنوك الجديدة في الساحة الاقتصادية الوطنية , لم تعرف السياسة النقدية و المالية أي انعاش اقتصادي في ظل الوظيفة المحدودة للبنوك التجارية و التي كانت تعتبر مجرد صناديق تسجيل العمليات فقط كل هذه العوامل جعلت السلطات الجزائرية تخمن اكثر الى تعميق الاصلاحات و اصبح ذلك حتميا سواء من حيث منهج تسيير النظام المالي الجزائري او من حيث المهام الموجهة اليه فتمت المصادقة على القانون الذي كان يهدف الى تغيير جذري داخل المنظومة البنكية السابقة من جراء الزام البنوك بان تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الاستيراد و متابعة القروض الممنوحة و في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته على الاقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية و اعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و الخزينة .[1]

الفرع الأول: مفاهيم حول قانون النقد و القرض.

أولا: تعريف قانون النقد و القرض :

كل الجهود المبذولة لإصلاح و إنعاش النظام البنكي الجزائري والتي لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ,مما جعل السلطات تعزز اكثر فكرة اصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات و ذلك من خلال قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 ابريل 1990 رغم انها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة الا ان الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الاولى فقد جاء هذا القانون من اجل ما يلي :[2]

1-تحرير البنوك التجارية من كل القيود الادارية و تركيز السلطة في البنك الجزائر و مجلس النقد و القرض .

2-فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وان الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق هذا الاخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في الجهاز

3-اعطاء البنك المركزي استقلاليته .

4-ازالة كل العراقيل امام الاستثمار الاجنبي .[3]

[1]Ammour Benhlima "le système Algerien textes .realies .editions.opcit pp22-23

[2].محمود حميدات , (مدخل للتحليل النقدي) , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2000, ص, 142

[3] قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16.

ثانيا: الإصلاح المالي والنقدي:

1-الاصلاح المالي والنقدي لعام1986 : (12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، والمتعلق بنظام – وجاء بموجب القانون رقم 86 البنوك والقرض، ويتمثل هدفه الأساسي في تحديد إطار قانوني مشترك لنشاط كل مؤسسات القرض مهما كانت طبيعتها القانونية.

وأهم النقاط التي تطرق لها هذا القانون ما يلي:

-تعريف نشاط مؤسسات القرض، والمتمثل في استقبال رؤوس أموال الأفراد، عمليات الإقراض، إصدار وتسيير وسائل الدفع وتقديم النصائح .وحسب هذا القانون تم تقسيم مؤسسات القرض إلى قسمين هما :

-بنوك ومؤسسات القرض المتخصصة؛

- دور البنك المركزي الجزائري في القيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، والمتمثلة في حق الإصدار، تنظيم الدورة النقدية، مراقبة توزيع القروض على الاقتصاد وتسيير احتياطات الصرف...الخ؛

-نظام الإقراض، حيث حدد هذا القانون تعريف القرض وطبيعته والهدف منه؛

-الإطار المؤسساتي للإدارة والمراقبة، فبموجب هذا القانون تم تأسيس" المجلس الوطني للقرض" و"لجنة مراقبة العمليات البنكية "التي عوضت" اللجنة التقنية للبنوك"؛

-العلاقات مع العملاء، حيث اهتم هذا القانون بتأمين الحماية للودائع وضمانها، كما ورد في هذا القانون بأن أي شخص بإمكانه فتح حساب، كما اشترط في القروض الممنوحة للمؤسسات أن تخدم الأهداف المحددة في المخطط الوطني للقرض[1].

2- الإصلاح المالي والنقدي قانون عام 1988: [2]

إن القانون رقم (88-06) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم(86-12) الصادر بتاريخ 19أوت 1986أعاد تعريف هيكل مؤسسات القرض والبنك المركزي الجزائري، حتى تتماشى مع القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية .وحسب أحكام هذا القانون، فإن المؤسسة البنكية تدمج ضمن الفئة القانونية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وأهم النقاط التي تطرق لها هذا القانون ما يلي:[3]

[4] -يعتبر البنك كشخصية معنوية تجارية ذات رأس مال، وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛

---

[1] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , فرع تحليل اقتصادي , جامعة الجزائر ,2006 , ص ص: 152, 153.

[2] لعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع التحديات، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004, ص ص: 195،196.

[3] القانون رقم 90-10 ، المؤرخ في 14 /04/، 1990 المتعلق بقانون النقد و القرض، المادة (120).

[4] باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، البويرة، 2014، ص ص: 13/ 17.

-تعزيز ودعم دور البنك المركزي الجزائري في تسيير وسائل السياسة النقدية، خاصة ما يتعلق بتحديد شروط البنوك والتي تتضمن وضع سقوف لإعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض، وهذا دائما في إطار المبادئ المسطرة من قبل المجلس الوطني للقرض؛

-فتح المجال للمؤسسات المالية غير البنكية في الحصول على أسهم وسندات مساهمة في العوائد الصادرة عن مؤسسات تعمل في الداخل والخارج؛

-السماح لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى باللجوء إلى الجمهور لغرض الاقتراض، أو طلب ديون خارجية في الحدود القانونية .

3- قانون النقد والقرض لعام 1990:[1]

لقد صدر القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بظروف تميزت بتغيرات عامة في المجال الاقتصادي، وانقلابات اجتماعية— سياسية .وقد جاء هذا القانون ليعمل على تحسين صورة القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك والمنشط لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بتدعيمه وإعادة مكانته باعتباره قطاعا حساسا.

وأهم الأهداف التي سعى إليها هذا القانون لتحقيقها ما يلي:

-رد الاعتبار لبنك الجزائر باعتباره بنك البنوك وبنك الدولة؛

-فصل السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، وهذا بإنشاء مجلس النقد والقرض؛

-فتح المجال البنكي للقطاع الخاص والأجنبي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛

-خلق نظام بنكي فعال قادر على استقطاب وتوجيه الموارد؛

-إنشاء اللجنة المصرفية المسؤولة عن حراسة ومراقبة مؤسسات القرض؛

-وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع المالي؛

-السعي إلى تخفيض خدمات الديون، وإدخال منتوجات مالية جديدة؛

-تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي؛

-تنويع مصادر تمويل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات، من خلال إنشاء سوق مالي.

[1] بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2009، ص:45.

4-تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001:

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي (APN) في 24 مارس 2001 على الأمر رقم (01-01) الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم للقانون رقم(90-10) الصادر بتاريخ 14 أبريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخلت عليه التعديلات الأساسية التالية:[1]

-يتم تعين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة، كما يتم عزلهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا في أي وقت تراه رئاسة الجمهورية مناسبا؛

-التأكيد على فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض، حيث كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات سلطتين، باعتباره سلطة إدارية وسلطة نقدية؛

-توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية من سبعة أعضاء إلى عشرة أعضاء معينين من المختصين في مجال الاقتصاد والقرض والنقد.

تهدف هذه التعديلات إلى السماح بالتنسيق بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس الإدارة والسلطة النقدية .إلا أن النواب المعارضين اعتبروا أن ذلك سيؤدي إلى تقليص استقلالية بنك الجزائر، وهذا راجع للصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية لإنهاء مهام وعزل المحافظ ونوابه في أي وقت، بعدما كانت مدة تعيينه محددة بست سنوات للمحافظ وخمس سنوات لنوابه.

5- قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003:

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر، والتي تميزت:

-النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب؛

-تنوع المجال البنكي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية؛

-الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، قد أدخلت تغييرات والتي تهدف إلى ما يلي[2]:

-توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

-تعزيز دور اللجنة المصرفية، ودعم استقلاليتها؛

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية؛

-ضمان الأمن والاستقرار المالي؛

-التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي؛

-منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك؛

[1] عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض ،"مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 04 ، 2006، ص321.

[2] الأمر 11/03 المؤرخ فـي 26- 08- 2003 المتعلق بالقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 52 ، الصادرة في 27 -03 -2003.

– إنشاء قواعد وميكانيزمات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني .

6– تعديل قانون النقد والقرض 2010/2003

المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض في – لقد صدر القانون رقم ظروف تميزت بتغيرات عامة في المجال الاقتصادي، وانقلابات اجتماعية– سياسية .وقد جاء هذا القانون ليعمل على تحسين صورة القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك والمنشط لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بتدعيمه وإعادة مكانته باعتباره قطاعا حساسا[1].

ثانيا–أسباب ظهور قانون النقد و القرض:

- ✓ عدم صدور الاصلاحات السابقة على شكل وثيقة واحدة أي وجود فراغ تشغيلي في الاصلاح الصرفي؛
- ✓ عدم استقلالية البنوك حيث أنها لم تكن تؤدي وظيفتها الاساسية(الوساطة المالية)، فقد كانت مجرد وسيط بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- ✓ تداول نقدي هام خارج الدائرة الرسمية بالإضافة إلى أن النقود لم تعد تؤدي وظيفتها الاساسية؛
- ✓ سيطرة الخزينة العمومية على الوساطة المالية، وإبعاد النك المركزي عن وظيفة التمويل وتوجيه الوساطة المالية؛
- ✓ ضعف في تعبئة المدخرات ودلك لأن أسعار الفائدة كانت سلبية بسبب ارتفاع حدة التضخم لأن الاصدار النقدي كان دون غطاء.[2]

[1] طاهر لطرش، تقنيات بنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 186.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2004، ص ص: 188 ،189 .

الفرع الثاني: الاهداف والمبادئ التي جاء من أجلها قانون النقد والقرض 90-10 .

أولا. أهداف قانون النقد والقرض 90-10:

يهدف قانون النقد والقرض الى 90-10 إلى تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ وضع حد للتدخل الاداري في القطاع البنكي : ففي اقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي مثل الاقتصاد الجزائري تحاول الدولة أن تصخر إمكانياتها ووسائلها المالية بما يتماشى سياستها الاقتصادية , فكان تخصيص الموارد المالية المتاحة يتم وفق الإجراءات الإدارية دون أن يخضع لاعتبارات القيمة , و قد أدى هذا إلى توليد نوع من الاختلالات المالية الكلية و التي من اكبر مظاهرها اتساع سيولة الاقتصاد و ارتفاع وتيرة تضخم الأسعار و تدهور قيمة العملة الوطنية.
- ✓ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم امتياز الاصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛
- ✓ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛
- ✓ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- ✓ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العمومين والخواص في ميدان النقد والقرض؛
- ✓ حماية الودائع؛
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود تنظيم مهنة الصيارفة؛
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية: أن قانون 90-10يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني و تشير المادة 183 من قانون النقد و القرض

[1] المواد 4, 19, 43, 44, **من قانون النقد و القرض** 90-10 ل 1990/04/14.

الى مجلس النقد و القرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- ✓ -خلق فرص عمل و ترقية الشغل؛
- ✓ -تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين؛
- ✓ الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع و العملات التجارية المسجلة و العمليات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛
- ✓ تطوير الأساليب التكنولوجية للاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة؛
- ✓ إدخال منتوجات مالية جديدة.[1]

ثانيا. مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

لقد أتى قانون النقد و القرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، و من أهم مبادئه ما يلي:

1-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):

تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءا على الوضع النقدي السائد، و هذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي[2]

2-الفصل بين الدائرة النقدية و المالية (ميزانية الدولة):

فصل قانون النقد و القرض بين الدائرة النقدية و المالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: [3]

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

[1] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2012 ، ص :130.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص: 196.

[3] محمود حميدات، (مدخل للتحليل النقدي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000, ص :142.

3-الفصل بين دائرة الميزانية العامة و دائرة الائتمان (القرض):[1]

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العامة عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من طرف الدولة، و بهذا أعيد للجهاز المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس و مفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

[1] عياش قويدر، إبراهيمي جامعة الاغواط (اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية و التطبيق)، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004، ص: 22.

بعد القيام بإعطاء مفاهيم حول المراجعة البنكية و قانون النقد و القرض سيتم عرض العلاقة بين المتغيرين (المراجعة البنكية و قانون النقد و القرض)

المطلب الثالث: علاقة المراجعة البنكية بقانون النقد و القرض

ان الاهتمام بالمراجعة البنكية ووجود اطار قانوني خاص بها يعمل على منح التراخيص بإنشاء المؤسسات المصرفية، ومراقبتها بشكل منتظم وتحديد المعايير التي يتوجب على البنوك التقيد بها من الجانب القانوني والأمان والاستقرار ووضع أهداف تكون واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في نظام الرقابة المصرفية مع ضمان استقلالية الإدارة، وفي هذا الإطار سمح القانون المتعلق بالنقد والقرض بإنشاء هيئات للرقابة المصرفية بالإضافة الى انه عمل على تحديد أصناف لهذه الرقابة من خلال تشكيل لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والانظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية بالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها،

أيضا أعطى قانون النقد والقرض صلاحيات الى اللجنة المصرفية التي تقوم بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية بمساعدة البنك المركزي اذ حدد قانون النقد والقرض اصناف الرقابة البنكية التي يمكن للجنة المصرفية ممارستها وتكون جميعها شبكة مراقبة احترازية .

باعتبار البنوك من القطاعات التي تتعامل بقوانين وتشريعات في المعاملات المالية و التي أرغم عليها وجود نظام رقابة داخلي الذي يقوم بدوره مراقبة صحة البيانات و المعلومات، وتبنت معظم دول العالم جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق والتي اشتملت على عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي و المصرفي، حيث تبنت الجزائر في أوائل التسعينات هذه الإصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة و السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية و المختلطة و كان لصدور القانون المتعلق بالنقد – و الترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر و القرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في ذلك ، خاصة بعد الفشل الذي أظهره النظام المصرفي في ظل التوجه الاشتراكي، ونتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية وذلك من خلال تصميم نظم المدفوعات و إقامة ترتيبات نظام التامين على الودائع، و إعداد أنظمة الحيطة المالية، و تعزيز القدرات الرقابية على الجهاز المصرفي، لا سيما دخول المصارف إلى الأسواق و خروجها منها، وحسب المواد من المادة 105 إلى المادة 114 من الأمر 11-03 لمتعلق بالنقد والقرض، تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك وبمعاقبة المخالفات المثبتة.[1]

[1] محمود حميدات , مرجع سبق ذكره ,ص145.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

سنسعى من خلال هذه الدراسة الى إبراز أهم الدراسات السابقة التي تتمحور حول موضوع دراستنا أو أحد جوانبه، والتي تناولت دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية، حيث تضم هذه الدراسات دراسات عربية وأخرى أجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية.

1-دراسة **حورية حمني** بعنوان : "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مع التركيز على حالة الجزائر، وذلك باعتبار أن البنوك التجارية تعد من أهم المؤسسات المالية التي تعمل داخل النظام المصرفي، والتي ينبغي متابعة ومراقبة أنشطتها بصرامة وفعالية لضمان استقرار هذا الأخير.

وسيتم من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الآليات والأساليب التي يستعملها بنك الجزائر لفرض رقابته على البنوك التجارية، بالإضافة إلى التعرف على أهم المستجدات التي طرأت على هذا المجال وعلى المستوى العالمي (الرقابة الاحترازية)، ومحاولة تقييم مدى مواكبة النظام لمصرفي الجزائري لهذه التطورات.وقد تبين لنا أنه، وبالرغم من مسايرة الأنظمة والقوانين التي تحكم تنظيم النشاط المصرفي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية، إلا أن تطبيقها وفعاليتها بقيا محدودين، نظرا لنقص استقلالية كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية، وتدخل أطراف أخرى في توجيه هذا النشاط، مما يعرقل تطبيق هذه القوانين بصرامة، وخلصت نتائج هده الدراسة الى الوضعية الحالية للنظام المصرفي الجزائري، فإنه ينبغي التركيز على ضرورة تطوير الرقابة الداخلية للبنوك، حيث تضم هذه الأخيرة كل الوسائل والأدوات الرقابية الخاصة بكل مؤسسة بنكية، والتي تسمح للبنوك بالتدقيق في كل المخاطر التي تتعرض لها، ومراقبة هذه المخاطر عن طريق وضع الإجراءات المناسبة، وينبغي أن تنفذ هذه المراجعة باستقلالية تامة عن بقية وظائف البنك.

2- دراسة **بعلي حسني مبارك** بعنوان: "**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

هدفت هذه الدارسة إلى التطورات المالية و المصرفية المعاصرة وذلك في ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول العولمة الاقتصادية و معايير و مقررات لجنة بازل، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى آثار تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وتهدف أيضا إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء الإصلاحات المصرفية، حيث تعالج تطور النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990، و الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض، وواقع الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية بعرض الاستراتيجيات المقترحة لرفع كفاءة أداء البنوك الجزائرية في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة وقد خلصت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات

والاستنتاجات بأن هيمنة البنوك ال عمومية على السوق المصرفي في الجزائر لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءتها، بقدر ما يعود لعوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها للنشاط المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة، وما ترتب عنه نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.

والمحاسبي للبنك

-توجد علاقة متبادلة بين المراجعة و نظام الرقابة الداخلي,حيث تعتبر المراجعة أساس نظام الرقابة السليم واحد واهم أدواته وأيضا أداة لتقييم والحكم على سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلي وتصحيح الأخطاء والاختلالات.

-لكي تقوم المراجعة البنكية بتقييم فعال للرقابة الداخلية في البنوك وجب توفر مجموعة من المقومات الإدارية والمحاسبية لبناء نظام رقابة سليم من شانه دعم الأهداف المرجوة للنظام,بالإضافة الى ارتكاز المراجعة على معايير من شانها توجيه المراجع أثناء المراجعة و تحديد نطاق عمله ومسؤوليته إلى غاية إعداد تقرير الذي يعتمد عليه لتصحيح اختلالات النظام وضمان فعاليته.

3-دراسة **حمودي لويزة** بعنوان:" **المراجعة البنكية وفق المعايير الدولية"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، بجامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدلى التزام البنوك التجارية بمعاير المراجعة المتعارف عليها كما أظهرت هده الدراسة أنه أثناء تحليل الهيكل التنظيمي، للبنوك التجارية ووجدت أن دائرة التدقيق الداخلي تتيح إلى لجنة التدقيق وهده اللجنة مستقلة عن إدارة البنك حيث تتبع تنظيما إلى مجلس الإدارة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى الدور الكبير والمهم الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني وأن هذه الأهمية تنعكس على وظيفة المراجعة وبالتالي فالمدقق الداخلي يجب أن يكون مؤهل علميا ومهنيا كي تبقى البنوك تلعب الدور المميز في الاقتصاد المحلي.

4-دراسة :**بلخضر مصطفى أمين** بعنوان :**فعالية المراجعة البنكية في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك** : مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ,جامعة غارداية سنة 2014.

حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية و المتمثلة في (ما مدى فعالية المراجعة البنكية في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك ؟

و هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة البنكية أهميتها و أهدافها و التعرف على نظام الرقابة الداخلي في البنوك و مقوماته و محاولة تشخيص الواقع العملي لنظام الرقابة الداخلي في البنوك الجزائرية .

و من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-تعتبر المراجعة البنكية ذات أهمية بالغة لدور الذي تلعبه في حماية أصول البنك وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى الالتزام بالسياسات ولإجراءات والقوانين داخل البنك والذي من شانه ضبط الأداء الإداري والمالي.

5-دراسة محرز نورة بعنوان: "**دراسة وظيفة التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2015.

هدفت هذه الدراسة وخلصت الى إن التدقيق يعد من الوظائف الأساسية في المؤسسات المالية لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتدعيم ما يسمى بحوكمة الشركات وكدلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص البنوك في الاستغلال الأمثل للموارد، التي تعتمد عليها الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالمصداقية والجودة. ومن هنا يمكن القول أن الدارسة تهدف إلى معرفة دور التدقيق الداخلي الذي يقوم به في تفعيل اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن اتخاذ القرار عملية تقوم بها الإدارة العليا (متخذ القرار) وذلك بشكل دائم أنه يعتبر أساس أعمال المؤسسة، فهو نقطة البداية لأي نشاط في المؤسسة، ويتضح دور التدقيق في إضفاء المصداقية للمعلومات والبيانات التي تقوم على أساسها عملية اتخاذ القرار. حيث يحتل التدقيق أهمية كبيرة على المستوى الداخلي إذ يتم من خلاله تقييم مختلف الأساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها.

خلصت الدارسة إلى أن التدقيق يساعد في خلق الثقة بين مصالح المؤسسة في إطار الحكم الراشد ومحاربة الغش والاحتيال وتصحيح الأخطاء على المستولى الجهار المصرفي، وذلك من خلال التوجيه والرشاد الذي يقدمه المدقق لمتخذ القرار.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1-دراسة :**وليد علي بوخامادة** بعنوان :**المراجعة الداخلية و دورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف.**

دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا ,مذكرة مقدمة لشهادة ماجيستر جامعة ليبيا2006.

-يهدف البحث إلى تحقيق هدف عام و هو دور إدارات المراجعة الداخلية في تطبيق و تفعيل مبادئ حوكمة المصارف

و يحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة أهداف:

التعرف على الأسس و القواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقا لمتطلبات الحوكمة؛

- بيان دور الذي تقوم به المعايير المهنية و علاقتها بتطبيقات الحوكمة؛

- إبراز دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة المصارف؛

- التعرف على نظام و إجراءات إدارة المخاطر و دورها في تفعيل مبادئ الحوكمة؛

- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثل حكومة المصارف الكيفية التي جاء بها المصارف وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف؛

-يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في دعم و تفعيل مبادئ الحوكمة مما يشير الى أهمية الدراسة و تطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة تدعيها القواعد و مبادئ الحوكمة في هذا الخصوص؛

-تجمد المراجعة الداخلية الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك مما فعله دور أصحاب المصالح في المصرف ضمانا لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل المصرف؛

-عدم وجود معرفة و أنمام كاف من قبل بعض العاملين حول مبادئ و قواعد الحوكمة الرشيدة و أسس تطبيق نظام كفؤ لإدارة المخاطر بعكس الأهداف المرتبطة بدراسة كافة المخاطر المحيطة بالمصرف و إجراء التقييم المستمر لها بشكل دوري.

2-دراسة :احمد محمد مخلوف بعنوان :**المراجعة الداخلية في ظل معايير الدولية للمراجعة التجارية الأردنية :مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير,** ،تخصص نقود ومالية,2006/2007

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، وذلك لعدم وجود معايير أردنية للتدقيق الداخلي تحكم هذه المهنة في الأردن،كما تناولت هذه الدراسة تقييّماً لمدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية::أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك.ويعود ذلك إلى أن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لا يرتبط بهذه المتغيرات.وكذلك باقي المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي والتخصص العلمي والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين لنا أنها خلصت إلى التعرف على دور المراجعة البنكية في البنوك الجزائرية والتركيز على قانون النقد والقرض ودور الذي يلعبه في اصلاح النظام المصرفي، وكذلك من خلال هذه الدراسات . وسنحاول من خلال ذلك تقديم أوجه الاختلاف و الشبه بين دراستنا و الدراسات السابقة و من ثم إبراز ما يميزها عن الدراسات السابقة .

1.أوجه الشبه و الاتفاق:

أما فيما يخص أوجه الشبه بين موضوع دراستنا و الدراسات السابقة:

- ✓ التطرق للوظائف الحديثة للمراجعة البنكية و الدور الكبير الذي تلعبه في البنوك؛
- ✓ التطرق ايضا الى قانون النقد والقرض 10/90 واهم الاصلاحات المصرفية؛
- ✓ التطرق أيضا إلى المراجعة البنكية ودور قانون النقد والقرض في إعطاء الاهمية الكبيرة لوظيفة المراجعة البنكية؛
- ✓ تتفق دراستنا مع معظم الدراسات السابقة في استخدام نفس المنهج الوصفي، التحليلي، وايضا دراسة الحالة (البنوك).

2. أوجه الاختلاف:

- ✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث قطاع التطبيق والفترة الزمنية التي تم التطبيق بها وبيئة التطبيق؛
- ✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث العينة؛
- ✓ تختلف من حيث الفصل بين التدقيق الداخلي و المراجعة البنكية.

3.اما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- ✓ ما يميز دراستنا هو توضيح الدور الكبير الذي يقوم به قانون النقد والقرض في إصلاح المنظومة المصرفية وإعطاء الاهمية الكبيرة لوظيفة المراجعة البنكية؛

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إلى تحليل المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض بصفة عامة مركزين على نشأة ومفهوم المراجعة البنكية، المعايير المهنية الخاصة بها إضافة إلى ذكر أنواعه وأهدافه بالنسبة للبنوك. هذا من جهة ومن جهة أخرى ألقينا الضوء على تطور ومفهوم قانون النقد والقرض وأهم الاصلاحات التي مست النظام البنكي،وانتقلنا بعد ذلك إلى أهداف وأهمية وعرض أهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض، أما آخر نقطة تم تناولها فكانت توضيح العلاقة بين المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض من خلال إبراز أهم الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض بإعطائه الاهمية الكبيرة لوظيفة المراجعة البنكية داخل هذه البنوك وعلاقته بتطوير وتحسين المنظومة المصرفية .

وسنحاول من خلال الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض وذلك بدراسة عينة من البنوك، والمتواجدة بولاية "شلف "من خلال توزيع الاستبيان نسعى من خلاله إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات فرضياتها.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى الدراسة النظرية ومعالجتنا إشكالية الدراسة قمنا بإسقاط الأمور النظرية على أرض الواقع. هذا من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي مست عينة من البنوك الجزائرية (وكالات بنكية بولاية الشلف)، وذلك لمحاولة معرفة دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالبنوك الجزائرية. و من خلال هذا الفصل الخاص بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة سنتناول عرض منهج الدراسة والأفراد ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذا أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها، ووصفها وتحليلها وثبات صدقها، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قمنا بها في تقنين الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في التحليل ثم إبراز أهم النتائج والتوصيات.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.**
- ✓ **المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج.**

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

سنعرض من خلال هذا المبحث منهجية الدراسة المستخدمة، ومجتمع الدراسة وعينته، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية و فحص أداة الدراسة من حيث صدقها و ثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها و من ثم تحديد النتائج المتوصل إليها، حيث هدفت من خلال هذه الدراسة إلى بحث المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالبنوك الجزائرية، وسنقوم بتطبيق ذلك كله على اربع (04) بنوك جزائرية (**بنك الفلاحة و التنمية الريفية , البنك الوطني الجزائري , بنك البركة ,البنك الخارجي الجزائري**)، حيث اشتملت الدراسة في جانبه الميداني على الاستبيان والمقابلة، وقد تم توزيع استمارات استبيان تتعلق بحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع دراستنا، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الاختبارات الإحصائية"Portable IBM SPSS SPSS Statistics v19" بهدف الوصول لمؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة وتساهم في حل مشكلة الدراسة.

1. أساليب جمع البيانات والمعلومات: تم الاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الفصل نذكر منها:

1.1. المصادر الأولية لجمع البيانات والمعلومات: وتم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) النسخة رقم (19) وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة والاستعانة ببرنامج (EXCEL) بهدف الوصول إلى الدلالات ذات قيمة التي تدعم موضوع الدراسة.

2.1. المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات: وتم الحصول عليها من خلال مراجعتنا للدوريات والمنشورات الورقية والالكترونية والرسائل الجامعية والتقارير المتعلقة بالموضوع قيد البحث والدراسة والتي ساعدتنا في جميع مراحل الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

شملت مجتمع الدراسة مجموعة من موظفي المصالح لادارت والمتمثلة في مجموعة من مصالح على مستوى البنوك,بالإضافة إلى مصلحة المراقبة و قسم المراقبة عن بعد ،شملت 75 موظف حيث تم توزيع استبيان على أفراد عينة الدراسة وذلك خلال شهر فيفري سنة 2017، إذ تم استرجاع44 استبيان حيث تم ضياع 25 استبيان من قبل العمال داخل البنوك أقصي منها خمس(6) لعدم جدية الإجابة عليهما وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى 44استبيانة أي ما نسبته 58 % من إجمالي مجتمع الدراسة وتم الحصول على مجموعة من الهياكل التنظيمية الخاصة بالبنوك الجزائرية، موضوع دراستنا والمعروضة في الملحق رقم(3، 6،4،5)، ومن الجدول رقم (01) سنبين مجال نشاط المؤسسات وتاريخ تأسيس البنك.

جدول رقم (01): يبين مجال نشاط البنوك وتاريخ تأسيسها.

المؤسسة	نشاط المؤسسة	تاريخ تأسيس البنك
بنك البركة وكالة الشلف	تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة و الصيرفة التجارية .	تأسيس بنك البركة في 20ماي 1991
بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الشلف	تمويل القطاع الفلاحي .	.1982/03/13
البنك الوطني الجزائري وكالة الشلف	يقوم منح القروض و مختلف التعاملات	تأسس هذا البنك بموجب الأمر 178/66 الصادر في 13 جوان 1966
البنك الجزائري الخارجي (وكالة الشلف)	-فتح الحسابات للتجار و الحرفيين -فتح حسابات جارية بالعملة الصعبة. جمع الودائع تحت الطلب تمويل المؤسسات العمومية و الخاصة.	أنشئ بنك الجزائر الخارجي بموجب المرسوم رقم 204/67 المؤرخ في 1967/01/01 وكالة الشلف تاريخ 1975

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة.

تم الاعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) متغيرات الدراسة.

المتغيـــــــــــــــرات	الاســـــــــــــم
المتغير المستقل	قانون النقد والقرض
المتغير التابع	المراجعة البنكية
المتغير الوسيط	الخصائص الشخصية و الوظيفية

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: أدوات الـــــــدراسة.

اعتمدنا من خلال هذا المطلب على عدة أدوات لجمع بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها. وفيما يلي سنعرض هذه الأدوات.

الفرع الأول: أدوات جمـــــــع البيانـــــــات.

1. المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الهامة والرئيسية للحصول على المعلومات، حيث تم إجراء مقابلات مع مدير الوكالة و رئيس مصلحة المراقبة على مستوى البنوك , وتمحور الحوار فيها حول تشخيص دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالبنوك الجزائرية وفق الإجراءات المنصوص عليها قانونا، ومدى التزامها بنظام الرقابة الداخلي و الاستفادة منها و انعكاساتها على سير العمل داخل البنك حيث عمد الطالب جاهدا إلى استخلاص وجهات نظر من المعنيين المتمثلة في: المدققين الداخليين للمؤسسات وكذلك محافظ الحسابات.

2.الوثائق:

تم الاعتماد على الوثائق الخاصة بالبنك والتي وفرت لنا بعض المعطيات والبيانات الضرورية للدراسة، حيث تمثلت في الهيكل التنظيمي العام للبنوك محل الدراسة بمختلف مصالحها موقع قسم المراقبة داخل الهيكل التنظيمي ، للعلم الهيكل التنظيمي للبنوك موجودة ضمن الملحق رقم (05).

3.الاستبيان:

في موضوع بحثنا هذا سيتم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات و دعمناه بالمقابلة مع بعض المسئولين في المؤسسات قصد جمع بيانات جديدة واستخدامها عند بناء الاستبيان، وكذلك الملاحظة

العلمية والوثائق الرسمية، وقد تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على المقابلة والملاحظة داخل المؤسسة، إضافة إلى دراسة سبقت في هذا المجال عن طريق المراحل التالية:

1. إعداد استبيان أولي لغرض جمع البيانات و المعلومات؛
2. تعديل الاستبيان حسب توجيهات المشرف؛
3. عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين بغية أخذ آرائهم و حذف و إضافة ما يرونه ملائما؛
4. إجراء اختبار أولي للاستبيان و تعديله حسب ما يناسب؛
5. توزيع الاستبيان على أفراد العينة من أجل جمع البيانات.

وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: يحتوى على الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ويتكون من 05 فقرات.

القسم الثاني: يتكون من ثلاث محاور تتناول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالبنوك الجزائرية. وهما على التوالي

المحور الأول: يوضح **ميدان المراجعة على مستوى البنوك** ويتكون من10 عبارات.

المحور الثاني: يبين **مدى فعالية قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية** ويتكون من 9 عبارات.

المحور الثالث: يوضح **تطبيق المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالمؤسسة البنكية محل الدراسة** ويتكون من 10 عبارات.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (03) تم تقسيمه حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم نقسمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية(4 /5=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (01) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

الجدول رقم (03): يوضح قائمة التنقيط حسب سلم ليكارت الخماسي.

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب.

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي الاهمية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وسنوضح ذلك من خلال الجدول رقم: (4).

الجدول رقم: (4): مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي.

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 01- 1.79	من 1.8- 2.59	من 2.6- 3.39	من 3.4- 4.19	من 4.2- 5
درجة	منخفضة	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية.

لدراسة الموضوع الحالي ومعالجة الجوانب التحليلية لقد قمنا باستعمال عدة طرق بعدما قمنا بتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، و ذالك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية :

1. **النسب المئوية و التكرارات؛**
2. **الانحراف المعياري:** القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التعثر الإحصائي أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة نتائج الاستبيان؛
3. **الفا كرونباخ:** (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
4. **معامل ارتباط بيرسون:** (Pearson Correlation Coefficient) لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين (المراجعة البنكية، قانون النقد والقرض)؛
5. **اختبار تحليل التباين الأحادي:** ANOVA One Way؛
6. اختبار **T-Test** للعينات المستقلة.

الفرع الثالث: صدق وثبات الاستبيان.

بغرض الوقوف على صدق وثبات الاستبيان اتبعنا الخطوات التالية:

1.تحكيم الاستبيان:

عرضنا الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (03) أعضاء في الهيئة التدريسية منهم متخصصين في مجال التدقيق وقد استجبنا لآرائهم و توجيهاتهم فيما يتعلق بالحذف و التعديل، حتى قمنا بصياغة الاستبيان في صورته النهائية.

- أسماء الأساتذة المحكمين :الدكتور عجيلة محمد, الأستاذ بن قايد الشيخ , الأستاذ بوحفص الرواني .

2.ثبات الاستبيان.

أجرينا اختبارا لقياس الثبات للاستبيان باستعمال معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (05): معامل الثبات.

Reliability Statistics	
N of Items **عدد الفقرات**	**Cronbach's Alpha** **معامل ألفا كرونباخ**
44	**0.959**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات لSPSS انظر الملحق رقم: (02).

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن معامل الثبات للاستبيان ككل بلغ (**0.959**) هي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وكذلك فإن معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مقبولة إحصائيا، وبذلك تكون قد تأكد الباحث من صدق وثبات استبيان الدراسة والمتعلقة بدور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالبنوك الجزائرية مما يكسب الاستبيان مصداقية كبيرة لتحقيق ما تتطلبه الدراسة.

وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان عن طريق معامل الارتباط بيرسون (**Pearson Corrélation Coefficient**) وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرات والدرجات الكلية للمجال التابع لها كما يلي :

3.قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الأول والمعدل الكلى لفقراته:

الجدول رقم (06): معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الأول والمعدل الكلى لفقراته.

	المؤشرات الإحصائية		
الرقم	**العبـــــــارة**	**معامل الارتباط**	**مستوى المعنوية**
01	توجد ادارة خاصة بالمراجعة البنكية.	**0.645****	**0.00**
02	يوفر المراجع المعلومات الكافية وبشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها.	**0.693****	**0.00**
03	يتم اتخاذ القرارات في المؤسسة بناءً على تقارير المراجع في حالة الكشف عن التجاوزات والأخطاء دون تعرضه إلى أي ضغط من إدارة البنك.	**0.534****	**0.00**
04	يوفر البنك برامج ونظم التشغيل الخاصة بالمراجعة البنكية لكشف الاحتيال والتلاعبات وتامين جودة المعلومات داخل البنك.	**0.738****	**0.388**

05	تتوفر وظيفة المراجعة البنكية على الموارد المالية والبشرية الكافية.	0.472**	0.00
06	يقوم المراجع بالتأكد من أن السجلات المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات صحيحة تساعده على تقييم أداء الأنشطة في البنك.	0.733**	0.00
07	يقوم المراجع بتقويم الكفاءة الاقتصادية والفعالية في استخدام الموارد لكافة الأنشطة في البنك.	0.625**	0.00
08	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية لمعرفة مدى كفاءة أنشطة البنك.	0.783**	0.00
09	يقوم البنك بدورات تكوينية لموظفي المراجعة البنكية.	0.529**	0.00
10	هناك إجراءات موثقة تحدد صلاحيات المراجع والمتعلقة بإدارة شؤون البنك والتأكد من صحة القوائم المالية داخل البنك.	0.553**	0.00

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

المصدر :من إعداد الطالب بناء علي نتائج الSPSS انظر الملحق رقم: (02).

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن معاملات الارتباط الدلالة تتراوح بين (**0.472**، **0.783**) عند مستوى الدلالة 0.05، حيث لاحظنا انه في الفقرة رقم (05) (تتوفر وظيفة المراجعة البنكية على الموارد المالية والبشرية الكافية)كأصغر قيمة و (**0.783**) عند مستوى المعنوية في الفقرة رقم (08) (يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية لمعرفة مدى كفاءة أنشطة البنك) كأكبر قيمة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الاول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (07): معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثاني والمعدل الكلى لفقراته.

الرقم	العبـــــــــارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	ينظم قانون النقد والقرض قواعد العرض والصرف وغيرها من الأعمال داخل المؤسسات البنكية.	0.513	0.000
2	يمكن الاعتماد على قانون النقد والقرض في وضع النصوص التشريعية والتنظيمية لتطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية في المؤسسة.	0.781	0.000
3	يتم اتخاذ القرارات المحاسبية بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي داخل البنك .	0.647	0.000
4	يتضمن قانون النقد والقرض على هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي الجزائري كمركزية المخاطر ومركزية مستحقات غير مدفوعة وذلك من اجل تقليل المخاطر والاختلالات البنكية . .	0.706	0.000

5	يعتمد قانون النقد والقرض على لجنة مصرفية تمثل سلطة الرقابة والإشراف على النظام البنكي الجزائري ومراقبة مدى احترام البنوك للإحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .	0.414	0.000
6	يقوم محافظ الحسابات بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات التي تساعده في تقييم أداء الأنشطة في البنك.	0.444	0.000
7	يوفر قانون النقد والقرض الاستقلالية للمؤسسة البنكية وإعطاء صلاحيات الضبط والإشراف وصلاحية المراقبة.	0.738	0.000
8	لا يمنع قانون النقد والقرض مزاولة البنوك الأجنبية نشاطها في الجزائر .	0.651	0.000
09	يضطلع مجلس النقد والقرض بتحديد المعايير الاحترافية التي يجب تطبيقها على البنوك .	0.817	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجاتSPSS.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن معاملات الارتباط الدلالة تتراوح بين (**0.414،0.817**) عند مستوى الدلالة0.05، حيث لاحظنا انه في الفقرة رقم (05) (يعتمد قانون النقد والقرض على لجنة مصرفية تمثل سلطة الرقابة والإشراف على النظام البنكي الجزائري ومراقبة مدى احترام البنوك للإحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها) كأصغر قيمة و (**0.817**) عند مستوى المعنوية في الفقرة رقم (09) (يضطلع مجلس النقد والقرض بتحديد المعايير الاحترافية التي يجب تطبيقها على البنوك)كأكبر قيمة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (08): معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	يقوم محافظ الحسابات بتدقيق العمليات والأنشطة بهدف التأكد من أن قانون النقد والقرض محترم تطبيقه.	0.677	0.00
02	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية في البنك لمعرفة مدى التزام البنوك التجارية بقانون النقد والقرض .	0.733	0.00
03	تواجه مصالح المراجعة والرقابة في البنوك الجزائرية صعوبات وعراقيل في نشاطها مما يؤثر سلبا على عمل البنك .	0.582	0.00
04	تقوم وظيفة المراجعة البنكية بتقديم قيمة اضافية لأعمال المؤسسة البنكية.	0.842	0.00
05	يقوم محافظ الحسابات بناءً على معايير المراجعة بتحديد الانحرافات والمخاطر المحتملة.	0.579	0.00
06	يقوم قانون النقد والقرض بالاعتماد على هيئات للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والانظمة التي تخضع لها المؤسسة البنكية .	0.758	0.00
07	توجد علاقة توافقية بين المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض في مراقبة ومدى احترام وتطبيق قواعد التسيير الشفافية .	0.818	0.00
08	يوجد نظام مراقبة داخلي يتماشى مع الطرق العلمية ووظيفة البنك.	0.606	0.00
09	يخضع محافظ الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية.	0.464	0.00
10	يقوم قانون النقد والقرض بضمان مراجعة موحدة ومدعمة للبنوك وكذا متابعة ومراقبة صلابة النظام المصرفي.	0.576	0.00

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن معاملات الارتباط الدلالة تتراوح بين (**0.464**، **0.842**) عند مستوى الدلالة 0.05، حيث لاحظنا انه في الفقرة رقم (09) (يخضع محافظ الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية) كأصغر قيمة و (**0.842**) عند مستوى المعنوية في الفقرة رقم (04) (تقوم وظيفة المراجعة البنكية بتقديم قيمة اضافية لأعمال المؤسسة البنكية)كأكبر قيمة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

4. الصدق البنائي للمجالات:

الجدول رقم (**09**) بين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجالات.

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط بين معدل كل مجال مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
جميع الفقرات	ميدان تطبيق المراجعة البنكية	**0.840**	**0.00**
	مدى فعالية قانون النقد والقرض	**0.869**	**0.00**
	المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية	**0.886**	**0.00**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن معاملات الارتباط المبينة عند دالة مستوى معنوية 0.05 وأن معاملات الارتباط كانت عالية بالنسبة لكل محور إذ أن معامل الارتباط ببين المحور الأول (مدى تطبيق المراجعة البنكية في البنوك الجزائرية) والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.868) وهي درجة عالية.

كما أن معامل الارتباط بين المحور الثاني (مدى وعي البنوك بقانون النقد والقرض) والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة(0.939) وهي درجة عالية.

أما معامل الارتباط بين المحور الثالث (يوضح العلاقة التي تربط المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض) والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.869) وهي أيضا درجة عالية.

5.توزيع البيانات:

تم إجراء اختبار كولموجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار كولموجروف– سمرنوف في توزيع البيانات.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمةZ	قيمة مستوى الدلالة
الأول	**المراجعة البنكية**	**10**	**1.193**	**0.116**
الثاني	**قانون النقد والقرض**	**09**	**0.779**	**0.578**
الثالث	**المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية.**	**10**	**0.784**	**0.571**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS

من خلال الجدول رقم (10) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول تساوي (**1.193**)، و أن مستوى الدلالة يساوي (0.116) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

كما يتضح أن قيمة Z للمحور الثاني تساوي (0.779)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.578) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمة Z للمحور الأول تساوي (0.784)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.571) أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

ويتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة مستوى الدلالة لجميع الفقرات أكبر من0.05 ($sig > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما هو ممثل في الشكل رقم (02).

ومنه يمكن اجراء الاختبارات المعلمية:

H0: البيانات توزع طبيعيا Sig>0.05

H1: البيانات لا توزع طبيعيا Sig>0.05

الشكل رقم (02): رسم بياني لتتبع التوزيع الطبيعي للبيانات.

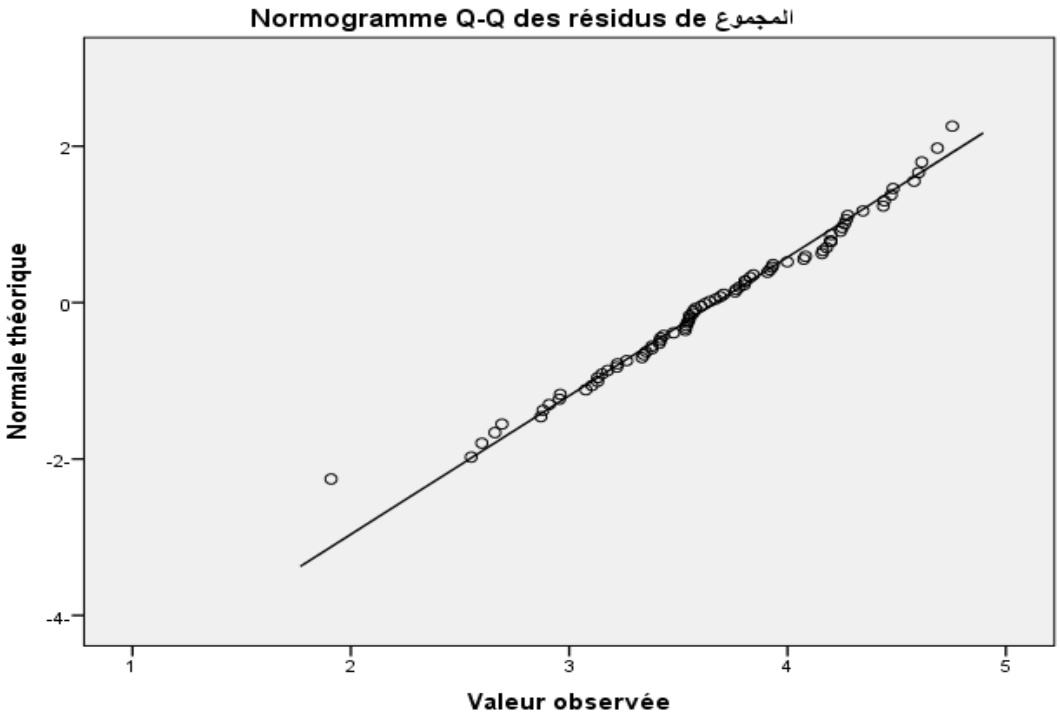

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الSPSS .

ومنه هذه النتائج المتحصل عليها سيتم التطرق الى وصف و تحليل و مناقشة النتائج من خلال المبحث الثاني .

المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للتحليل الإحصائي لبيانات الخاصة بالمجيب (الشخصية، الوظيفية)، والبيانات الخاصة بمحاور الدراسة و معالجتها إحصائيا وإثبات صحة الفرضيات من خلال تحليلها.

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجدول (11): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

	التكـــــرار	النسبـــة
ذكر	21	47,7
انثى	23	52,3
الاجمالي	44	100.0

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS .

يوضح الجدول رقم (11) توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون عينة الجنس من فئتين الفئة الأكثر تكرارا هي فئة جنس الإناث بنسبة إجمالية قدرها 52.3% بتعداد 23

فرد، أما نسبة المشاركة عند الذكور تقدر بنسبة إجمالية قدرت 47.7 % وبتعداد 21 فرد. وهذا راجع لبيئة العمل في البنوك الجزائرية. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03): النسبة المئوية لفئة الجنس في عينة الدراسة.

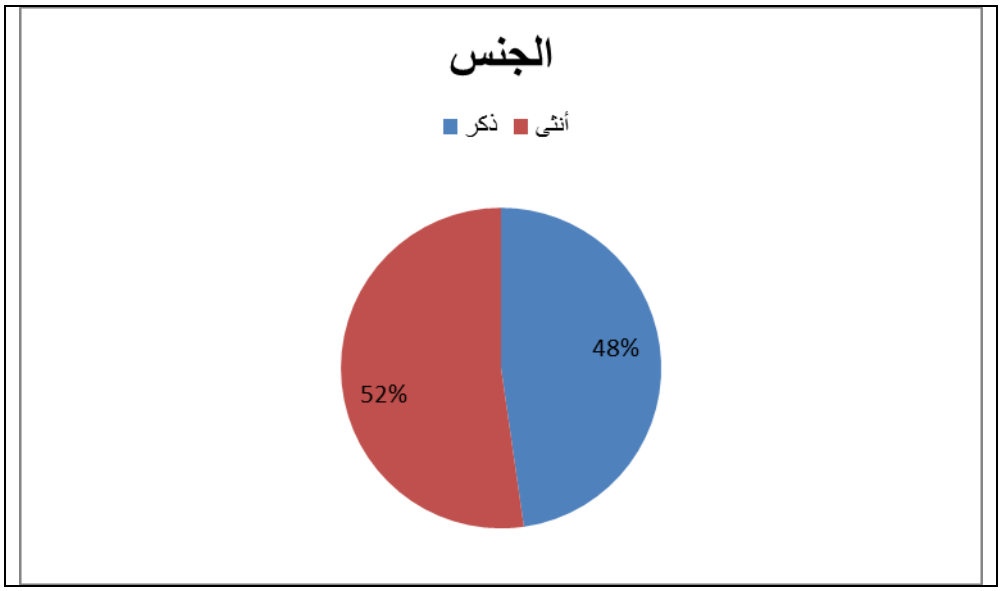

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (12): توزيع افراد العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	4	9,1
من 26 الى30 سنة	16	36,4
من 31 الى41 سنة	23	52,3
أكثر من 41 سنة	1	2,3
الاجمالي	44	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول (12) أن اقل فئة عمرية هي الفئة أقل من 25 سنة بنسبة 9.1 %وبتعداد 4 فرد وتليها الفئة العمرية من 26 الى30 سنة بتعداد 16 فرد وبنسبة 36.4%، وتليها ايضا الفئة العمرية من 31 الى41 سنة بتعداد 23 فرد وبنسبة 52.2%، وفي الأخير الفئة العمرية أكثر من 51سنة بتعداد 02 أفراد وبنسبة 2.4 %، وهذا يعني أن معظم العاملين داخل المؤسسة من فئة الشباب.

كما يوضح ذلك الشكل رقم (**04**):

الشكل التالي (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

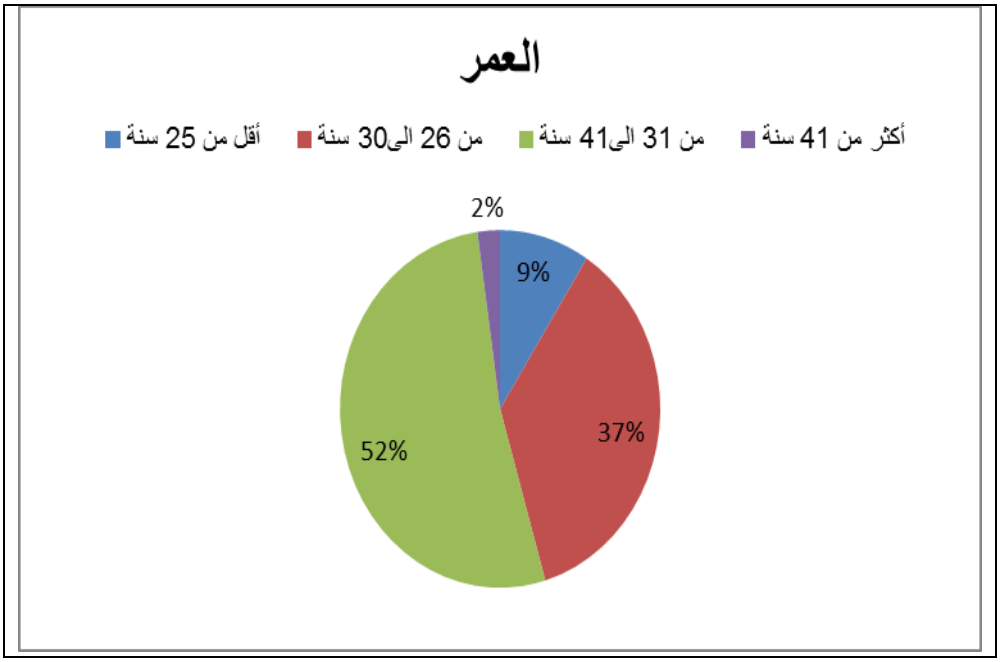

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (13): توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	التكـــــرار	النســـــبة
مدير وكالة بنكية	4	6,8
رئيس مصلحة	5	11,4
إطار بنكي	33	77,3
محاسب	2	4,5
المجموع	44	100,0

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS .

يتضح من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (5) أن أفراد **إطار بنكي** بتعداد 33 فراد ونسبة**77,3**% ، من عينة الدراسة هم أصحاب أعلى نسبة، ويليها **رئيس مصلحة** ب 5 فراد وبنسبة **11,4**%، ثم **مدير وكالة بنكية** بتعداد 4 فراد وبنسبة**6,8**%، وأخيرا **محاسب** ب2 أفراد وبنسبة **4.5**%. وهذا ما يبرز التوزيع المتقارب لعينة الدراسة حسب الوظائف التي لها علاقة بالموضوع وهو ما يزيد من شموليتها و إلمامها بجميع الآراء التي تمثل إضافة لها.

الشكل رقم(05): النسبة المئوية للمسمى الوظيفي

. مدير وكالة بنكية 7 % محاسب 5 % اطار بنكي 77% رئيس مصلحة 11

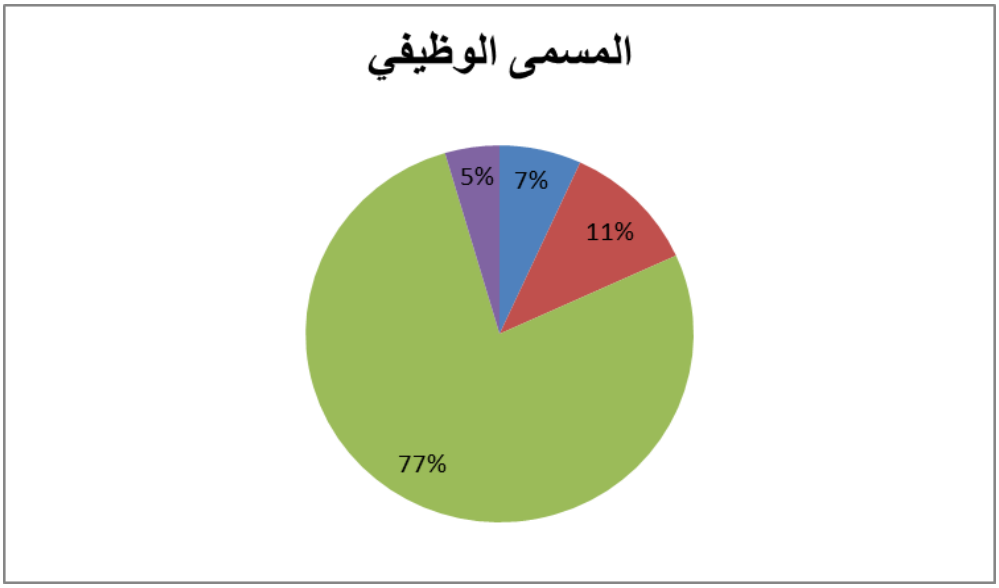

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

رابعا: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ثانوي فأقل	4	9,1
بكالوريا	30	68,2
جامعي	10	22,7
المجموع	44	100,0

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن هناك **30** فرد من عينة الدراسة هم من ذوى المستوى البكالوريا أي بنسبة**68,2%** ، وتليها فئة المستوى جامعي بتعداد 10 فرد ونسبة 22،7%، ثم تأتي الفئة المستوى ثانوي في الأخير بتعداد 4 فرد وبنسبة 9.1%، وهو ما يبرز أهمية المستوى العلمي والقدرات المعرفية التي تمكنهم من الفهم السليم والتعامل الموضوعي مع إجراءات المراجعة البنكية، وبالتالي إمكانية الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها من خلالهم لدى مؤسسة مما ينعكس إيجابيا على نتائج الدراسة نظرا لثقافة ووعى المستجوبين للاستبيان.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

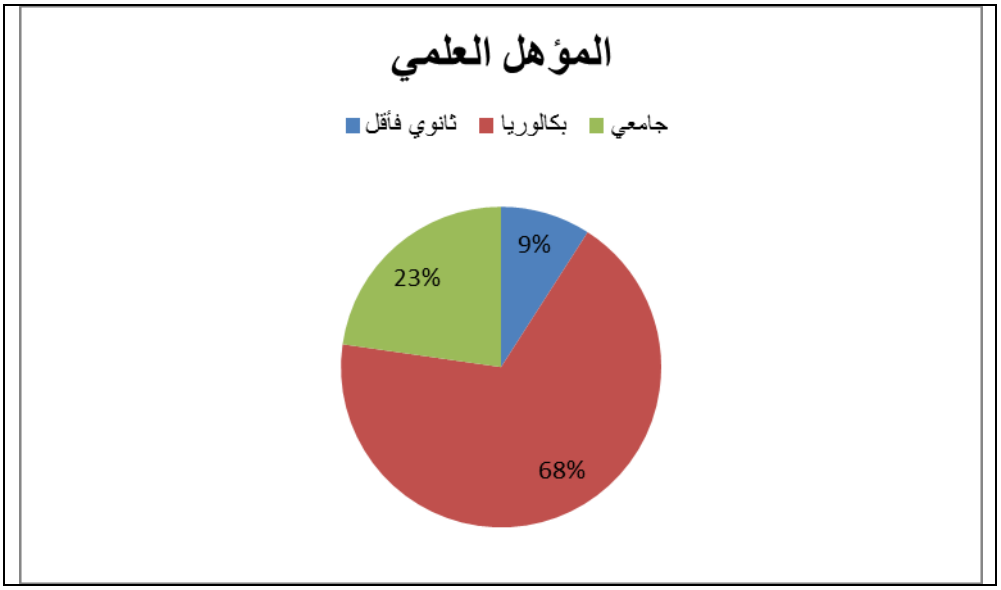

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية.

الجدول (15): توزيع أفراد العينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

	النسبة	التكرار
أقل من 5 سنوات	40,9	18
من 6 الى 10 سنوات	34,1	15
من 11 الى 15 سنة	25,0	11
المجموع	100,0	44

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن 15 فرد من عينة الدراسة هم أصحاب الخبرة تتراوح ما بين من05 سنوات بتعداد 18 فرد بنسبة 40.9% ، وتليها فئة أصحاب الخبرة التي اقل من6 إلى10 سنوات أي ما نسبته 34.1%، وفي الأخير تأتي الفئة الأكثر من 11سنة بتعداد 11 فرد وبنسبة 25.0%، مما يدل على أنهم يمتلكون الخبرة والمعرفة الواسعة بمهام وإجراءات المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض داخل البنوك لأنهم يحوزون على الخبرة الكافية في مجال التدقيق والقانون وكذلك بنقل الخبرات التي يمتلكها الموظفون القدماء.

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

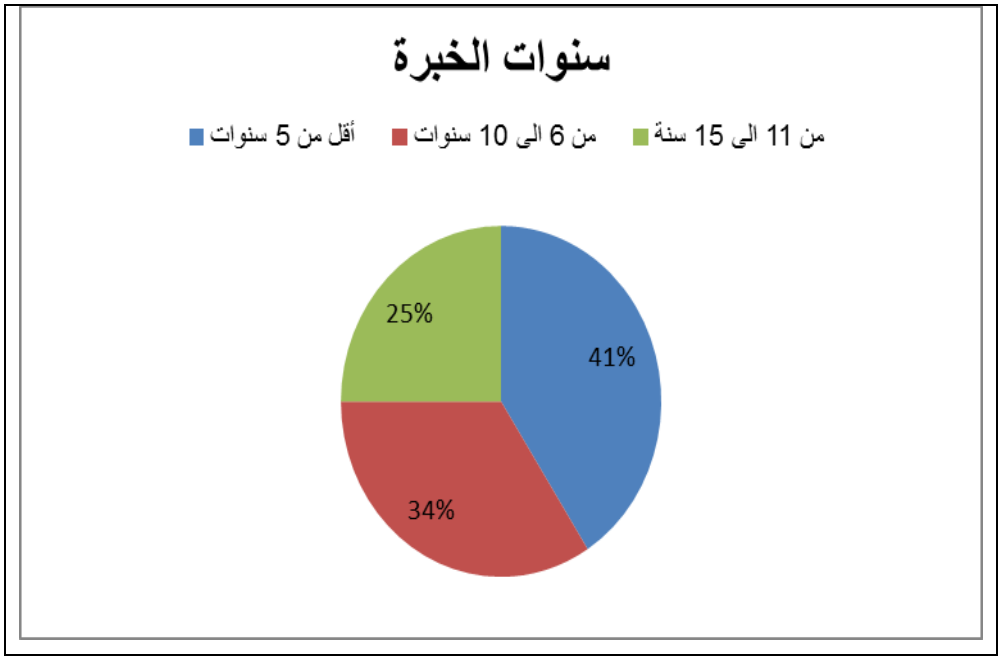

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة.

الفرع الأول: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

1. المتوسط الحسابي: وهو من الطرق التي تمكن من معرفة وجهات نظر العينة الدراسية في كل فقرة من فقرات المحور وكذا الاتجاه العام الذي يتخذه المحور، وبالاعتماد على مقياس لديكارت الخماسي تزيد درجة موافقة العينة على الفقرات كلما زاد المتوسط الحسابي لها وبذلك تقل كلما قلت قيمته.

2.الإنحراف المعياري: كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما قل التشتت وزاد تجانس الأفراد حول استجابتهم واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، والقاعدة العامة المستخدمة في تفسير قيمة الانحراف المعياري والتي تعتمد على فترات الثقة للمتوسط الحسابي.

الفرع الثاني:عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول المحور الأول.

الجدول رقم (16): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الملاحظة	الترتيب
01	توجد ادارة خاصة بالمراجعة البنكية.	1,7955	,63170	غير موافق بشدة	2
02	يوفر المراجع المعلومات الكافية و بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها.	1,8864	,72227	غير موافق	4
03	يتم اتخاذ القرارات في البنك بناءا على تقارير المراجع في حالة الكشف عن تجاوزات واخطاء دون تعرضه الى اية ضغوط داخل البنك.	2,1136	,68932	غير موافق	10
04	يوفر البنك برامج ونظم التشغيل الخاصة بالمراجعة البنكية لكشف الاحتيال والتلاعبات وتامين جودة المعلومات داخل البنك.	2,0909	,93556	غير موافق	1
05	تتوفر وظيفة المراجعة البنكية على الموارد المالية والبشرية الكافية.	2,5000	,90219	غير موافق	6
06	يقوم المراجع بالتأكد من أن السجلات المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات صحيحة تساعده على تقييم أداء الأنشطة في البنك.	1,9773	0,82091	غير موافق	5
07	يقوم المراجع بتقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد لكافة الأنشطة في البنك.	2,6136	0,94539	محايد	7
08	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية لمعرفة مدى كفاءة أنشطة البنك.	2,3409	1,01025	غير موافق	3
09	يعتمد البنك دورات تكوينية لوظيفة المراجعة البنكية.	2,6136	1,20495	محايد	9
10	هنالك إجراءات موثقة تحدد صلاحيات المراجع والمتعلقة بإدارة شؤون البنك و التأكد من صحة القوائم المالية داخل البنك.	2,0909	0,85775	غير موافق	8

من خلال الجدول رقم (16) يمكن استنتاج ما يلي:

يتفق جميع أفراد العينة عموما على جميع فقرات هذا المحور حيث كانت آرائهم على الأغلب غير موافق و يقع المتوسط الحسابي بين (1.79 و2.61) و هذا مؤشر ناقص بالنسبة على مدى تطبيق ميدان المراجعة على مستوى البنوك، و بذكر عينة الدراسة بالنسبة للفقرة رقم (07) (يقوم المراجع بتقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد لكافة الأنشطة في البنك). بمتوسط حسابي يساوي (2.61) مع انحراف معياري بقيمة (1.20) وهذا ما يعطيها درجة محايدة، وهو ما يثبت إن المراجعة البنكية لها علاقة ضعيفة بقانون النقد والقرض.

كما لا يتفق جميع أفراد عينة الدراسة على صحة الفقرة الاولى (توجد ادارة خاصة بالمراجعة البنكية) وذلك بمتوسط حسابي يساوي (1.79) مع انحراف معياري بقيمة (0.63) ما يعطيها درجة غير موافق بشدة مع وجود تباين في أراء المجيبين بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري المسجلة. وبشكل عام فأن المتوسط الحسابي للمحور يساوي(2.50) ما يبين أن غالبية عينة الدراسة لا يوافقون عليه بشكل عام .

الفرع الثالث: عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة المحور الثاني.

الجدول رقم(17): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الملاحظة	الترتيب
01	يقوم قانون النقد والقرض بوضع قواعد العرض وتنظيم الصرف وغيرها من الاعمال داخل المؤسسات البنكية.	1,8182	,78571	غير موافق	1
02	يمكن الاعتماد على قانون النقد والقرض في وضع النصوص التشريعية و التنظيمية لتطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية في البنوك.	1,9318	,75937	غير موافق	12
03	يتم اتخاد القرارات المحاسبية بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي داخل البنك .	2,2727	,92419	غير موافق	8
04	يتضمن قانون النقد و القرض على هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي	2,0682	,92504	غير موافق	4
05	يعتمد قانون النقد والقرض على لجنة مصرفية تمثل سلطة الرقابة و الإشراف على النظام البنكي الجزائري	2,1591	,83369	غير موافق	10
06	يقوم محافظ الحسابات بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات التي ساعده على تقييم أداء الأنشطة في البنك	2,0000	,77759	غير موافق	7

07	يوفر قانون النقد والقرض الاستقلالية للمؤسسة البنكية واعطاء صلاحيات الضبط والاشراف وصلاحية المراقبة.	2,2045	,79474	غير موافق	2
08	لا يمنع قانون النقد و القرض بمزاولة البنوك الاجنبية نشاطها في الجزائر	2,5682	1,10806	غير موافق	9
09	يضطلع مجلس النقد و القرض بتحديد المعايير الاحترازية التي يجب تطبيقها على البنوك	2,4318	1,06526	غير موافق	6

يتفق جميع أفراد العينة عموما على جميع فقرات هذا المحور حيث كانت أرائهم على الأغلب غير موافق ويقع المتوسط الحسابي بين (1.81) و(2.56) و هذا مؤشر يعتبر سلبي على مدى فعالية قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية، و الجدير بالذكر أن عينة الدراسة تتفق على صحة الفقرة رقم (08) (لا يمنع قانون النقد و القرض بمزاولة البنوك الاجنبية نشاطها في الجزائر). بمتوسط حسابي يساوى (2.56) مع انحراف معياري بقيمة (1.10) وهذا ما يعطيها درجة غير موافقة ، وهوما لا يثبت الدور الكبير الذي يلعبه قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية وكالات بنكية بولاية الشلف .

كما لا تتفق عينة الدراسة على صحة الفقرة الاولى (يقوم قانون النقد والقرض بوضع قواعد العرض وتنظيم الصرف وغيرها من الاعمال داخل المؤسسات البنكية) تأخذ أقل قيمة من جميع فقرات المحور الثاني وذلك بمتوسط حسابي يساوي (1.81) مع انحراف معياري بقيمة (0.78) ما يعطيها درجة غير موافقة مع وجود تباين في أراء المجيبين بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري المسجلة. وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي للمحور يساوي (2.20) ما يبين أن اغلب عينة الدراسة لا يوافقون عليه بشكل عام .

الفرع الرابع: عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول المحور الثالث.

الجدول رقم (18): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الملاحظة	الترتيب
01	يقوم محافظ الحسابات بتدقيق العمليات والأنشطة بهدف التأكد من أن قانون النقد والقرض يعمل كما هو مخطط.	2,0455	,86144	غير موافق	3
02	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية في البنك لمعرفة مدى التزام البنوك التجارية بقانون النقد والقرض.	2,0909	,88444	غير موافق	2
03	تواجه مصالح المراجعة و الرقابة في البنوك الجزائرية صعوبات و عراقيل في نشاطها مما يؤثر سلبا على عمل البنك .	2,1591	,83369	غير موافق	1

04	تقوم وظيفة المراجعة البنكية بتقديم قيمة اضافية لأعمال المؤسسة البنكية.	2,2955	1,04725	غير موافق	4
05	يقوم محافظ الحسابات بناءا على معايير المراجعة بتحديد الانحرافات و المخاطر المحتملة.	2,0455	,80564	غير موافق	13
06	يقوم قانون النقد والقرض بالاعتماد على هيئات للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والانظمة التي تخضع لها المؤسسة البنكية .	2,2273	,91152	غير موافق	5
07	توجد علاقة توافقية بين المراجعة البنكية و قانون النقد والقرض في مراقبة ومدى احترام وتطبيق قواعد التسيير الشفافية .	2,2727	,94902	غير موافق	6
08	يوجد نظام مراقبة داخلي يتماشى مع الطرق العلمية و الوظيفة للبنك.	2,2500	,65147	غير موافق	11
09	يخضع محافظ الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية.	2,2955	,87815	غير موافق	8
10	يقوم قانون النقد والقرض بضمان مراجعة موحدة ومدعمة للبنوك وكذا متابعة ومراقبة صلابة النظام المصرفي.	2,2045	,79474	غير موافق	9

المصدر: من إعداد الطالب.

يتفق جميع أفراد العينة عموما على جميع فقرات هذا المحور حيث كانت أراءهم على الأغلب غير موافق ويقع المتوسط الحسابي بين (2.04و2.29) وهذا مؤشر على ان قانون النقد والقرض ليس له دور الكبير في إعطاء الاهمية البالغة للمراجعة الداخلية داخل البنوك الجزائرية، وهو ما نسعى لإثباته أو نفيه من خلال هذه الدراسة، فمن خلال الجدول رقم (18) لا تتفق عينة الدراسة على صحة العبارة (09) (يخضع محافظ الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية) بمتوسط حسابي بلغ (2.29)، وبانحراف معياري بلغت نسبته (0.87)، مما يعطيها درجة موافقة

كما تتفق عينة الدراسة على العبارة 07 (توجد علاقة توافقية بين المراجعة البنكية و قانون النقد والقرض في مراقبة ومدى احترام وتطبيق قواعد التسيير الشفافية) بمتوسط حسابي بلغ (2.27)، وبانحراف معياري بنسبة (0.94) بدرجة غير موافقة ، بينما تحتل العبارة رقم (01) (يقوم محافظ الحسابات بتدقيق العمليات والأنشطة بهدف التأكد من أن قانون النقد والقرض يعمل كما هو مخطط) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.04)، وبانحراف معياري بلغت نسبته (0.80)، وبشكل عام فان المتوسط الحسابي للمحور يساوي (2.20) ما يبين أن اغلب عينة الدراسة لا يوافقون عليه بشكل عام بدرجة مقبولة.

المطلب الثالث :اختبار فرضيات الدراسة.

من أجل اختبار صحة الفرضيات نعتمد بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة one sample t test.

الفرع الأول:اختبار الفرضية الأولى: " مدى تطبيق للمراجعة البنكية داخل البنوك الجزائرية".

- ✓ **فرضية العدم:** لا يوجد تطبيق للمراجعة البنكية داخل البنوك الجزائرية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد تطبيق للمراجعة البنكية داخل البنوك الجزائرية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.

الجدول رقم(19): يوضح اختبار t للعينة الواحدة.

المحور الاول	مستوى المعنوية	T
مدى تطبيق المراجعة على مستوى البنوك	**0.000**	**2,60**

كما أن قيمة t المحسوبة جاءت أكبر من قيمة t الجدولية **2,60** =t بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى دلالة 5%، لذا لا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن يوجد تطبيق للمراجعة البنكية داخل البنوك الجزائرية عند مستوى دلالة$\alpha \geq 0.05$ ، إلا انه من المفروض تقبل الفرضية البديلة و ذلك نظرا للدور الفعال و المهم للمراجعة البنكية داخل البنوك ،و نتيجة القيمة المحسوبة من خلال عينة الدراسة التي تتجاهل دور المراجعة البنكية في البنوك .

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية: "هناك التزام للبنوك بتبني أساليب ومعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية ".

- ✓ **فرضية العدم:** لا يوجد التزام للبنوك بتبني أساليب ومعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد التزام للبنوك بتبني أساليب ومعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.

الجدول رقم(20): يوضح اختبار t للعينة الواحدة.

المحور الثاني	مستوى المعنوية	T
مدى التزام للبنوك بتبني أساليب ومعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية	0.00	**3,685**

كما أن قيمة t المحسوبة جاءت أكبر من قيمة t الجدولية **3,685** =t بقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى دلالة 5% ،لذا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك التزام للبنوك بتبني أساليب ومعايير دولية للمراجعة البنكية من أجل البقاء والاستمرار في ظل العولمة المالية.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة: " يوجد دور كبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية".

من أجل اختبار الفرضية تم استخدام الانحدار البسيط.

- ✓ **فرضية العدم:** لا يوجد دور كبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية عند مستوى الدلالة عند $\alpha \geq 0.05$.
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد دور كبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية عند مستوى الدلالة عند $\alpha \geq 0.05$.
- ✓ **الجدول رقم(21): يوضح اختبار t للعينة الواحدة.**

المحور الثاني	مستوى المعنوية	T
دور كبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية	0.00	**1,224**

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج SPSS

- ✓ كما أن قيمة t المحسوبة جاءت أكبر من قيمة t الجدولية **1,224** =tبقيمة احتمالية 0.00 عند مستوى دلالة 5% ،لذا لا نقبل الفرضية البديلة القائلة بالدور الكبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة:" توجد فروقات ذات دلالة احصائية في دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى الى المتغيرات الديمغرافية (الجنس ، العمر، الخبرة...)".

يختلف مستوى قانون النقد والقرض حسب توزيع السمات الشخصية (الجنس، المسمى الوظيفي، العمر، سنوات الخبرة ...).

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

أولا. الفرضية الفرعية الأولى:

- ✓ **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ثانيا. الفرضية الفرعية الثانية:

- ✓ **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ثالثا. الفرضية الفرعية الثالثة:

- ✓ **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **المسمى الوظيفي** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **المسمى الوظيفي** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

رابعا: الفرضية الفرعية الرابعة.

- ✓ **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **سنوات الخبرة** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

- ✓ **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **سنوات الخبرة** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

خامسا: الفرضية الفرعية الخامسة.

- ✓ **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض تعزى لمتغير **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية الأولى باختبار t للعينات المستقلة كما يلي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار t للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test)

قانون النقد والقرض	F	P-Value	T	P-Value
الجنس	2.51	0.117	1.828	0.071

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

قبل اختبار الفرضيات لابد من التأكد من شرط تساوي التباين بين المجموعتين وبالرجوع إلى الجدول السابق (22) وبالعودة لاختبار Leven's لتجانس التباين، وجدنا أن قيمة F ومعنويتها للجنس، جاءت مساوية على التوالي: (F= 2.51 / P-Value= 0.117)، مما يدعونا إلى قبول فرضية العدم القائلة بتجانس (تساوي) تباين المجموعتين لأن القيمة المعنوية جاءت أكبر من المستوى المحدد 5%، مما يدعونا للوثوق بهذا الاختبار.

وبالنظر لقيمة t ومستوى معنويتها المقابلة لتساوي تباين المجموعتين (Equal variance assumed)، اتضح لدينا أن P-value=0.071>0,05 بالنسبة للجنس، مما يدفعنا لقبول فرضية العدم بمستوى دلالة 5%، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطي المجموعتين فيما يتعلق باستجابة عينة الدراسة قانون النقد والقرض تعزى الى المتغيرات الديمغرافية، ويتضح ذلك من عدم وجود فرق كبير بين متوسطات الذكور والإناث، حيث جاءا

المطلب الرابع: نتائج إختبار الفرضيات.

من خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا. نتائج اختبار الفرضية الأولى:

من خلال اختبار الفرضية الأولى تم التوصل إلى عدم وجود تطبيق للمراجعة البنكية في البنوك الجزائرية عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%، بالرغم من أن البنوك الجزائرية تولي أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة البنكية وأنها في أمس الحاجة إليها.إلا انه من خلال العينة المدروسة انه تبين انه لا يوجد تطبيق للمراجعة البنكية في البنوك الجزائرية، و ذلك نتيجة آن البنوك الجزائرية لا تولي أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة البنكية و لا بدورها في البنوك .

ثانيا. نتائج اختبار الفرضية الثانية:

من خلال اختبار الفرضية الثانية لم يتم التوصل إلى أن هناك فعالية قانون النقد والقرض في البنوك عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%، لعدم إعطاء الأهمية الكبيرة لفعالية القانون النقد والقرض داخل البنوك الجزائرية.

ثالثا. نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال اختبار الفرضية الثالثة لم يتم التوصل إلى أن هناك دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض، وهذا ما يدل على عدم تأثير قانون النقد والقرض على وظيفة المراجعة البنكية داخل البنك استنادا لنتائج لعينة الدراسة تبين أن الموظفين ليس لهم أي دراية بوظيفة المراجعة البنكية و قانون النقد و القرض داخل البنوك ، بالرغم ان للمراجعة البنكية دور فعال في ظل قانون النقد و القرض داخل البنك .

رابعا. نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

من خلال اختبار الفرضية الرابعة تم التوصل إلى أن وجود اختلاف بين المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض يعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية .

خلاصة الفصل:

احتوى هذا الفصل على دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية على مستوى ولاية الشلف، وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ذلك حيث جاء دور المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض سلبا نظرا للمعطيات التي استندنا إليها في الجداول السابقة ، من خلال هذه الدراسة الميدانية وبعد إسقاط المفاهيم النظرية التي تناولناها في الفصل الأول على واقع الحال في البنوك محل الدراسة باستعمال الوسائل الإحصائية التكرارات المتوسط الحسابي الانحراف المعياري وكذا معامل بيرسون، وهذا من أجل التوصل إلى إثبات فرضيات دراستنا قمنا استعمال اختبار الانحدار البسيط للمتغيرات المستقلة وذلك من أجل إثبات صحة الفرضيات وأيضا لإثبات صحة الاشكالية الرئيسية والتي مفادها أن الدور الكبير للمراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض داخل البنوك الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد سعينا من خلال دراستنا هذه إلى التعرف على الدور الكبير لوظيفة المراجعة والقانون النقد و القرض، و إبراز أهم النقاط التي يساهم من خلالها في إعطاء أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة البنكية داخل البنوك الجزائرية. وذلك بالتعرف على عمل محافظ الحسابات ودوره في عملية الرقابة والذي يعتبر صمام الأمان لسير عمليات البنكية على النحو المطلوب.

وتبرز أهمية المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض داخل المؤسسة البنكية فكان التطبيق على مجموعة من المؤسسات البنكية، وكذا معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول مدى مساهمة المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالمؤسسات البنكية من خلال فصلين لهذه الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها.

انطلاقا من اختبار الفرضيات، يمكن عرض نتائج الدراسات وتقديم اقتراحات وافاق مستقبلية كما يلي:

النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والدراسة التي طبقت عينة من البنوك الجزائرية والتي تمثلت في اربع (4) بنوك بكل من ولاية شلف، ثم التحليل الإحصائي للآراء عينة الدراسة خلصنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فما يلي:

-إن البنوك لا تعطي أهمية كبيرة للمراجعة البنكية و قانون النقد و القرض و ذلك استنادا إلى نتائج التي تم التوصل إليها؛

- لا تعتبر وظيفة المراجعة البنكية وظيفة أساسية داخل البنوك و ذلك لعدم إعطائها أهمية كبيرة من اجل حماية أصول المؤسسة من الاختلاسات والتلاعبات والاخطاء على المستوى الداخلي وبالتالي إظهار الثغرات السلبية للمؤسسة؛

- لا يسعى قانون النقد والقرض لوضع قواعد العرض وتنظيم الصرف وغيرها من الاعمال داخل المؤسسات البنكية؛

- لا تساعد المراجعة البنكية في المحافظة على نظام رقابة ملائم، من خلال ضمان احترام الموظفين لسياسات المؤسسة والخطط والإجراءات والقوانين المعمول بها، لما لها من تأثير جوهري على المعلومات المفصح عنها في التقارير، والتي يتم اتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة؛

- لا تلعب وظيفة المراجعة البنكية من خلال الإجراءات الموثقة التي تحدد صلاحيات المراجع والمتعلقة بإدارة شؤون البنك والتأكد من صحة القوائم المالية داخل البنك، والتي تعتبر كنظام للرقابة على البنك؛

- لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البنكية وقانون النقد والقرض داخل البنوك الجزائرية في مراقبة ومدى احترام وتطبيق قواعد التسيير الشفافية ؛

- لا يوفر المراجع المعلومات الكافية و بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها؛

– إن المراجعة البنكية لا تلعب دورا مهم داخل البنوك في ظل قانون النقد والقرض وذلك من خلال تقييمها لنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط ضعفه والعمل على تداركها وتعديلها بما يتوافق مع تحقيق أهداف المؤسسة البنكية.

التوصيات:

من خلال دراستنا التي تطرقنا اليها والتي تمثلت في الدور الكبير الذي تلعبه وظيفة المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض، تطرقنا الى جوانب عديدة واستخلصنا مجموعة من الاقتراحات وهي كالاتي:

–ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية تكون بصفة مستمرة اللازمة لتمكين المدققين الداخليين من فهم معايير المراجعة وإدراك أهميتها وكيفية تطبيقها لها ومن شانها توفير رقابة فعالة على العمليات والأنشطة المختلفة التي تخص قانون النقد والقرض و المراجعة البنكية فيها والاهمية الكبيرة لهاته الوظيفة؛

–ضرورة وضع خطة استراتيجية لوظيفة المراجعة البنكية، تتمثل وتحدد هذه الخطة في سياسات التوظيف، الترقية، التكوين، والتحفيز، كما يجب وضع دليل عملي شامل يؤطر جميع كافة أعمال المدققين، ويوجههم الى الطريقة الصحيحة، وايضا يمكن من الاشراف والتنسيق الفعال بين اعمال ونتائج التدقيق؛

–ضرورة اهتمام المراجع البنكي بتطوير قدارته المعرفية والمهنية بصورة مستمرة ليظل مواكباً لكل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني وتنمي قدارته على أداء مهامه بكفاءة وفعالية؛

–تقوية علاقات التنسيق والتعاون بشكل مستمر بين المراجعة البنكية وقسم الرقابة وهذا ما يسمح بزيادة كفاءة و فعالية التدقيق داخل المؤسسات البنكية؛

–ضرورة دعم وتعزيز الأنشطة والوظائف الخاصة مراجعة البنكية من خلال ضبط القوانين والتشريعات بشكل أوسع من قبل البنوك الجزائرية وذلك لمنح الثقة للمتعاملين.

– يستلزم على إدارة البنك بإعداد دورات تكوينية وتدريبية للموظفين حتى يتسنى للموظفين المعرفة الجيدة لهاته الوظيفة و أهميتها داخل البنوك .

–يجب على البنوك الجزائرية إنشاء قسم خاص بالمراجعة البنكية.

أفاق الدراسة:

بعد دراستنا لموضوع المتعلق بدور المراجعة بالبنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية، نشير إلى أن النتائج المتوصل إليها أثارت اهتماماتنا وفتحت لنا آفاقا للبحث والدراسة في المجلات التالية:

- ✓ دورا لمراجعة بالبنكية في ظل قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية حيث شملت دراستنا عدد كبير من البنوك الجزائرية؛
- ✓ وظائف ومهام المراجعة البنكية في المؤسسات البنكية؛
- ✓ مزايا وعيوب القانون النقد والقرض والمراجعة البنكية في المؤسسة البنكية؛
- ✓ أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بتحسين الأداء داخل المؤسسات البنكية.

قائمة المراجع:

الكتب :

1 –محمد سويلم ،إدارة المصارف، دار الجامعية، الإسكندرية ، 1986.

2– ا.د.محمد عبد الفتاح لعشماوي ،ا.د .غريب جبر غريب ،المراجعة المحاسبية و خدمات التأكيد ،دار المريخ للنشر ،القاهرة 20.03.2013.

3–طاهر لطرش ، تقنيات بنوك ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

4–محمود حميدات ، (مدخل للتحليل النقدي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000.

5–يوسف محمد جدبوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الورق النشر والتوزيع،عمان،2007،بتصرف.

6– محمود ناجي درويش ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998.

المذكرات:

1– .بلخضر مصطفى أمين ،فعالية المراجعة البنكية في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك ، ماستر علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة غارداية.

2 – حمودي لويزة، دريسي حورية ، المراجعة البنكية وفق المعايير المراجعة الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير ، البويرة، 2013، 2014.

3 – بلخيضر سميرة ، المراجعة في قطاع البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع تسيير ، الجزائر ، 2001، 2002 .

4–باكور حنان ، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، البويرة 2013 /2014.

5– بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،2006 .

6-هبال عادل ، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر ، 2012 .

الأوامر و المواد و القوانين:

1- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض،المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، المادتين رقم 02،06.

2 - الأمر 11/03 المؤرخ في 26- 08- 2003 المتعلق بالقد و القرض ، الجريدة الرسمية العدد 52 ، الصادرة في 27 -03 -2003.

3-المادة 36 من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986.

4- المواد 4، 19، 43، 44، من قانون النقد و القرض 90-10 ل 1990/04/14.

5-القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 /1990/04 المتعلق بقانون النقد و القرض المادة (120) المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16.

6-قانون 90-10 **المتعلق بالنقد و القرض** الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية ، العدد 16.

المحاضرات:

1- بوحفص الرواني ، المراجعة البنكية ، محاضرات مقدمة في مقياس المراجعة المصرفية ، فرع مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة غارداية ، السنة الدراسية 2013-2014.

2- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2004.

الملتقيات:

1- بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع التحديات، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

2-عياش قويدر ، ا . إبراهيمي جامعة الاغواط (اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية و التطبيق) الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، جامعة الشلف،يومي14-2004/12/15.

المجلات:

1- عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض ،"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف ، العدد 04 ، 2006 .

باللغة الفرنسية:

1-M. Lached. (Droit Bancaire).Imprimerie moderne des arts graphique ،Alger . 2001.

2-Ammour Benhlima "le system bancaire Algerian"، OPU، 1996 Algérie .

استبيان (استمارة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفي إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير للسنة الجامعية 2017/2016 يشرفنا أن نتقدم إليكم بهذا الاستبيان المتعلق بدراسة تحت عنوان" **دراسة ميدانية** .

لذا يسرنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة أن تتفضلوا بالمساهمة في هذه الدراسة من خلال اجوبتكم للوصول للنتائج المرجوة من خلال هذا الاستبيان.

كما نؤكد لكم ان الاجابات التي ستدلون بها لن تستخدم إلا لاغراض البحث العلمي فقط، وشاكرين لكم حسن تعاونكم.

ملاحظة: الرجاء من سيادتكم التكرم بالاجابة عبر الأسئلة بوصع علامة (X) في المكان الموافق لإجابتك

الباحث: فلاق ابراهيم

المشرف الاستاذ: بن قايد الشيخ

جامعة غرداية

النقال: 0779465253

البريد الالكتروني:fellagbrah02@gmail.com

أولا: المعلومات الشخصية و المهنية

- **المستوى الوظيفي:** مدير وكالة بنكية [ ] رئيس مصلحة [ ] محافظ حسابات [ ] محاسب [ ] اطار بنكي [ ] إداري [ ]
- **الجنس:** ذكر [ ] أنثى[ ]
- **الحالة الاجتماعية:** أعزب [ ] متزوج [ ]
- **العمر:** اقل من25 سنة [ ] من 26 إلى 30.سنة [ ] من سنة 31 إلى 41 سنة [ ] أكثر من 41 سنة [ ]
- **سنوات الخبرة:** أقل من 5 سنوات [ ] من 6 إلى 10 سنوات [ ] من11 الى 15 سنة [ ] أكثر من 15سنة [ ]
- **المستوى التعليمي:** ثانوي فأقل [ ] بكالوريا [ ] جامعي [ ] دراسات عليا [ ] اخرى حددها [ ]

ثانيا. أسئلة حول موضوع محل الدراسة:

المحور الاول: ميدان المراجعة على مستوى البنوك .

الرقم	اسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	يوجد ادارة خاصة بالمراجعة البنكية.					
2	يوفر المراجع المعلومات الكافية و بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها.					
3	يتم اتخاذ القرارات في المؤسسة بناءا على تقارير المراجع في حالة الكشف عن تجاوزات واخطاء دون تعرضه الى اية ضغوط داخل البنك.					
4	يوفر البنك برامج ونظم التشغيل الخاصة بالمراجعة البنكية لكشف الاحتيال والتلاعبات وتامين جودة المعلومات داخل البنك.					
5	تتوفر وظيفة المراجعة البنكية على الموارد المالية والبشرية الكافية.					
6	يقوم المراجع بالتأكد من أن السجلات المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات صحيحة تساعده على تقييم أداء الأنشطة في البنك.					
7	يقوم المراجع بتقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد لكافة الأنشطة في البنك.					
8	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية لمعرفة مدى كفاءة أنشطة البنك.					
9	يعتمد البنك دورات تكوينية لوظيفة المراجعة البنكية.					
10	هنالك إجراءات موثقة تحدد صلاحيات المراجع والمتعلقة بإدارة شؤون البنك و التأكد من صحة القوائم المالية داخل البنك.					

المحور الثاني: مدى فعالية قانون النقد والقرض في البنوك الجزائرية.

الرقم	أسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	يقوم قانون النقد والقرض بوضع قواعد العرض وتنظيم الصرف وغيرها من الإعمال داخل المؤسسات البنكية.					
2	يمكن الاعتماد على قانون النقد والقرض في وضع النصوص التشريعية و التنظيمية لتطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية في المؤسسة.					
3	يتم اتخاذ القرارات المحاسبية بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي داخل البنك .					
4	يتضمن قانون النقد و القرض على هيئات دعم الشفافية في عمل النظام البنكي الجزائري كمركزية المخاطر و مركزية مستحقات غير منفوعة وذلك من اجل تقليل المخاطر و الاختلالات البنكية . .					
5	يعتمد قانون النقد والقرض على لجنة مصرفية تمثل سلطة الرقابة و الإشراف على النظام البنكي الجزائري و مراقبة مدى احترام البنوك للإحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها .					
6	يقوم محافظ الحسابات بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات التي ساعده على تقييم أداء الأنشطة في البنك.					
7	يوفر قانون النقد والقرض الاستقلالية للمؤسسة البنكية وإعطاء صلاحيات الضبط والإشراف وصلاحية المراقبة.					
8	لا يمنع قانون النقد و القرض بمزاولة البنوك الأجنبية نشاطها في الجزائر .					
09	يضطلع مجلس النقد و القرض بتحديد المعايير الاحترافية التي يجب تطبيقها على البنوك .					

المحور الثالث: تطبيق المراجعة البنكية في ظل قانون النقد والقرض بالمؤسسة البنكية محل الدراسة.

الرقم	أسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
01	يقوم محافظ الحسابات بتدقيق العمليات والأنشطة بهدف التأكد من أن قانون النقد والقرض يعمل كما هو مخطط.					
02	يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية في البنك لمعرفة مدى التزام البنوك التجارية بقانون النقد والقرض .					
03	تواجه مصالح المراجعة و الرقابة في البنوك الجزائرية صعوبات و عراقيل في نشاطها مما يؤثر سلبا على عمل البنك .					
04	تقوم وظيفة المراجعة البنكية بتقديم قيمة إضافية لأعمال المؤسسة البنكية.					
05	يقوم محافظ الحسابات بناءا على معايير المراجعة بتحديد الانحرافات و المخاطر المحتملة.					
06	يقوم قانون النقد والقرض بالاعتماد على هيئات للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المؤسسة البنكية .					
07	توجد علاقة توافقية بين المراجعة البنكية و قانون النقد والقرض في مراقبة ومدى احترام وتطبيق قواعد التسيير الشفافية .					
08	يوجد نظام مراقبة داخلي يتماشى مع الطرق العلمية و الوظيفة للبنك.					
09	يخضع محافظ الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية.					
10	يقوم قانون النقد والقرض بضمان مراجعة موحدة ومدعمة للبنوك وكذا متابعة ومراقبة صلابة النظام المصرفي.					

		N	%
Cases	Valid	44	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	44	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,920	29

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
البنكية بالمراجعة خاصة ادارة توجد.	61,5682	193,879	,405	,918
ومنظم دقيق بشكل و الكافية المعلومات المراجع يوفر قراراتها لاتخاذ العليا للإدارة.	61,4773	189,651	,564	,916
تقارير على بناءا المؤسسة في القرارات اتخاذ يتم دون واخطاء تجاوزات عن الكشف حالة في المراجع البنك داخل ضغوط اية الى تعرضه.	61,2500	190,936	,524	,917
بالمراجعة الخاصة التشغيل ونظم برامج البنك يوفر جودة وتامين والتلاعبات الاحتيال لكشف البنكية البنك داخل المعلومات.	61,2727	184,761	,620	,915
المالية الموارد على البنكية المراجعة وظيفة تتوفر الكافية والبشرية.	60,8636	194,725	,233	,921
المالية السجلات أن من بالتأكد المراجع يقوم تساعده صحيحة معلومات على تحتوي والتشغيلية البنك في الأنشطة أداء تقييم على.	61,3864	186,708	,625	,915
في والفاعلية الاقتصادية الكفاءة بتقوم المراجع يقوم البنك في الأنشطة لكافة الموارد استخدام.	60,7500	185,355	,589	,916
لمعرفة البنكية المراجعة نتائج على الاعتماد يمكن البنك أنشطة كفاءة مدى.	61,0227	185,186	,553	,916
البنكية المراجعة لوظيفة تكوينية دورات البنك يعتمد.	60,7500	189,541	,314	,921
المراجع صلاحيات تحدد موثقة إجراءات هنالك صحة من التأكد و البنك شؤون بإدارة والمتعلقة البنك داخل المالية القوائم.	61,2727	189,366	,479	,917
العرض قواعد بوضع والقرض النقد قانون يقوم داخل الاعمال من وغيرها الصرف وتنظيم البنكية المؤسسات.	61,5455	193,882	,315	,920

وضع في والقرض النقد قانون على الاعتماد يمكن البنوك محافظ لتطهير التنظيمية و التشريعية النصوص .المؤسسة في العصرية التطورات لمواكبة العمومية	61,4318	186,949	,668	,915
التعليمات بإصدار المحاسبية القرارات اتخاذ يتم . البنك داخل والمصرفي النقدي للنشاط المنظمة	61,0909	190,736	,384	,919
دعم هيئات على القرض و النقد قانون يتضمن البنكي النظام عمل في الشفافية	61,2955	185,422	,600	,916
تمثل مصرفية لجنة على والقرض النقد قانون يعتمد الجزائري البنكي النظام على الإشراف و الرقابة شرطة طريق عن الوقائي بالتحقيق الحسابات محافظ يقوم	61,2045	193,655	,304	,920
تقييم على ساعده التي والمستندات الوثائق متابعة البنك في الأنشطة أداء	61,3636	190,516	,479	,917
للمؤسسة الاستقلالية والقرض النقد قانون يوفر والاشراف الضبط صلاحيات واعطاء البنكية .المراقبة وصلاحية	61,1591	186,742	,646	,915
الاجنبية البنوك بمزاولة القرض و النقد قانون يمنع لا الجزائر في نشاطها	60,7955	183,608	,552	,916
المعايير بتحديد القرض و النقد مجلس يضطلع البنوك على تطبيقها يجب التي الاحترافية	60,9318	183,553	,579	,916
والأنشطة العمليات بتدقيق الحسابات محافظ يقوم كما يعمل والقرض النقد قانون أن من التأكد بهدف .مخطط هو	61,3182	184,734	,680	,914
البنك في البنكية المراجعة نتائج على الاعتماد يمكن النقد بقانون التجارية البنوك التزام مدى لمعرفة . والقرض	61,2727	183,970	,694	,914
الجزائرية البنوك في الرقابة و المراجعة مصالح تواجه على سلبا يؤثر مما نشاطها في عراقيل و صعوبات . البنك عمل	61,2045	192,353	,361	,919
اضافية قيمة بتقديم البنكية المراجعة وظيفة تقوم .البنكية المؤسسة لأعمال	61,0682	179,832	,729	,913
المراجعة معايير على بناءا الحسابات محافظ يقوم .المحتملة المخاطر و الانحرافات بتحديد	61,3182	189,710	,497	,917
هيئات على بالاعتماد والقرض النقد قانون يقوم القوانين تطبيق حسن بمراقبة مكلفة المصرفية للرقابة . البنكية المؤسسة لها تخضع التي والانظمة	61,1364	183,376	,696	,914
قانون و البنكية المراجعة بين توافقية علاقة توجد قواعد وتطبيق احترام ومدى مراقبة في والقرض النقد . الشفافية التسيير	61,0909	184,782	,609	,915
العلمية الطرق مع يتماشى داخلي مراقبة نظام يوجد .للبنك الوظيفة و	61,1136	192,987	,441	,918
.المصرفية اللجنة لرقابة الحسابات محافظ يخضع	61,0682	194,018	,270	,920

موحدة مراجعة بضمان والقرض النقد قانون يقوم النظام صلابة ومراقبة متابعة وكدا للبنوك ومدعمة .المصرفي	61,1591	189,439	,518	,917

```
FREQUENCIES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10
/STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN
/ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Notes

	Output Created	23-APR-2017 04:25:16
	Comments	
Input	Data	C:\Users\pc\Desktop\تحليل الاستبيان\HAFIDH.sav
	Active Dataset	Jeu_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	44
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 /STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,05
	Elapsed Time	00:00:00,03

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
البنكية بالمراجعة خاصة ادارة توجد.	44	0	1,7955	,63170	1,00	4,00
ومنظم دقيق بشكل و الكافية المعلومات المراجع يوفر قراراتها لاتخاذ العليا للإدارة.	44	0	1,8864	,72227	1,00	4,00
تقارير على بناءا المؤسسة في القرارات اتخاذ يتم دون واخطاء تجاوزات عن الكشف حالة في المراجع البنك داخل ضغوط اية الى تعرضه.	44	0	2,1136	,68932	1,00	4,00
بالمراجعة الخاصة التشغيل ونظم برامج البنك يوفر جودة وتامين والتلاعبات الاحتيال لكشف البنكية البنك داخل المعلومات.	44	0	2,0909	,93556	1,00	5,00
المالية الموارد على البنكية المراجعة وظيفة تتوفر الكافية والبشرية.	44	0	2,5000	,90219	1,00	5,00
المالية السجلات أن من بالتأكد المراجع يقوم تساعده صحيحة معلومات على تحتوي والتشغيلية البنك في الأنشطة أداء تقييم على.	44	0	1,9773	,82091	1,00	5,00
في والفاعلية الاقتصادية الكفاءة بتقويم المراجع يقوم البنك في الأنشطة لكافة الموارد استخدام.	44	0	2,6136	,94539	1,00	5,00
لمعرفة البنكية المراجعة نتائج على الاعتماد يمكن البنك أنشطة كفاءة مدى.	44	0	2,3409	1,01025	1,00	5,00
البنكية المراجعة لوظيفة تكوينية دورات البنك يعتمد.	44	0	2,6136	1,20495	1,00	5,00
المراجع صلاحيات تحدد موثقة إجراءات هنالك صحة من التأكد و البنك شؤون بإدارة والمتعلقة البنك داخل المالية القوائم.	44	0	2,0909	,85775	1,00	5,00

Frequency Table

البنكية بالمراجعة خاصة ادارة توجد.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	13	29,5	29,5	29,5
	موافق	28	63,6	63,6	93,2
	محايد	2	4,5	4,5	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

قراراتها لاتخاذ العليا للإدارة ومنظم دقيق بشكل و الكافية المعلومات المراجع يوفر.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	13	29,5	29,5	29,5
	موافق	24	54,5	54,5	84,1
	محايد	6	13,6	13,6	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك داخل ضغوط اية الى تعرضه دون واخطاء تجاوزات عن الكشف حالة في المراجع تقارير على بناءا المؤسسة في القرارات اتخاذ يتم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	6	13,6	13,6	13,6
	موافق	29	65,9	65,9	79,5
	محايد	7	15,9	15,9	95,5
	موافق غير	2	4,5	4,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك داخل المعلومات جودة وتامين والتلاعبات الاحتيال لكشف البنكية بالمراجعة الخاصة التشغيل ونظم برامج البنك يوفر.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	12	27,3	27,3	27,3
	موافق	20	45,5	45,5	72,7
	محايد	9	20,5	20,5	93,2
	موافق غير	2	4,5	4,5	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

الكافية والبشرية المالية الموارد على البنكية المراجعة وظيفة تتوفر.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	5	11,4	11,4	11,4
	موافق	17	38,6	38,6	50,0
	محايد	19	43,2	43,2	93,2
	موافق غير	1	2,3	2,3	95,5
	موافق غير	2	4,5	4,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك في الأنشطة أداء تقييم على تساعده صحيحة معلومات على تحتوي والتشغيلية المالية السجلات أن من بالتأكد المراجع يقوم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	11	25,0	25,0	25,0
	موافق	26	59,1	59,1	84,1
	محايد	5	11,4	11,4	95,5
	موافق غير	1	2,3	2,3	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك في الأنشطة لكافة الموارد استخدام في والفاعلية الاقتصادية الكفاءة بتقويم المراجع يقوم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	22	50,0	50,0	54,5
	محايد	14	31,8	31,8	86,4
	موافق غير	3	6,8	6,8	93,2
	موافق غير	3	6,8	6,8	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك أنشطة كفاءة مدى لمعرفة البنكية المراجعة نتائج على الاعتماد يمكن.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	8	18,2	18,2	18,2
	موافق	20	45,5	45,5	63,6
	محايد	11	25,0	25,0	88,6
	موافق غير	3	6,8	6,8	95,5
	موافق غير	2	4,5	4,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنكية المراجعة لوظيفة تكوينية دورات البنك يعتمد.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	6	13,6	13,6	13,6
	موافق	19	43,2	43,2	56,8
	محايد	11	25,0	25,0	81,8
	موافق غير	2	4,5	4,5	86,4
	موافق غير	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنك داخل المالية القوائم صحة من التأكد و البنك شؤون بإدارة والمتعلقة المراجع صلاحيات تحدد موثقة إجراءات هنالك.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	10	22,7	22,7	22,7
	موافق	23	52,3	52,3	75,0
	محايد	9	20,5	20,5	95,5
	موافق غير	1	2,3	2,3	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

Frequencies

Notes

	Output Created	23-APR-2017 04:27:08
	Comments	
Input	Data	C:\Users\pc\Desktop\تحليل الاستبيان\HAFIDH.sav
	Active Dataset	Jeu_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	44
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.

	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 /STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,02

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
العرض قواعد بوضع والقرض النقد قانون يقوم داخل الاعمال من وغيرها الصرف وتنظيم البنكية المؤسسات.	44	0	1,8182	,78571	1,00	5,00
وضع في والقرض النقد قانون على الاعتماد يمكن البنوك محافظ لتطهير التنظيمية و التشريعية النصوص المؤسسة في العصرية التطورات لمواكبة العمومية.	44	0	1,9318	,75937	1,00	4,00
التعليمات بإصدار المحاسبية القرارات اتخاذ يتم البنك داخل والمصرفي النقدي للنشاط المنظمة .	44	0	2,2727	,92419	1,00	5,00
دعم هيئات على القرض و النقد قانون يتضمن البنكي النظام عمل في الشفافية	44	0	2,0682	,92504	1,00	5,00
تمثل مصرفية لجنة على والقرض النقد قانون يعتمد الجزائري البنكي النظام على الإشراف و الرقابة شرطة	44	0	2,1591	,83369	1,00	5,00
طريق عن الوقائي بالتحقيق الحسابات محافظ يقوم تقييم على ساعده التي والمستندات الوثائق متابعة البنك في الأنشطة أداء	44	0	2,0000	,77759	1,00	3,00
للمؤسسة الاستقلالية والقرض النقد قانون يوفر والاشراف الضبط صلاحيات واعطاء البنكية المراقبة وصلاحية.	44	0	2,2045	,79474	1,00	5,00
الاجنبية البنوك بمزاولة القرض و النقد قانون يمنع لا الجزائر في نشاطها	44	0	2,5682	1,10806	1,00	5,00
المعايير بتحديد القرض و النقد مجلس يضطلع البنوك على تطبيقها يجب التي الاحترافية	44	0	2,4318	1,06526	1,00	5,00

البنك في الأنشطة أداء تقييم على ساعده التي والمستندات الوثائق متابعة طريق عن الوقائي بالتحقيق الحسابات محافظ يقوم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	13	29,5	29,5	29,5
	موافق	18	40,9	40,9	70,5
	محايد	13	29,5	29,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

.المراقبة وصلاحية والاشراف الضبط صلاحيات واعطاء البنكية للمؤسسة الاستقلالية والقرض النقد قانون يوفر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	6	13,6	13,6	13,6
	موافق	26	59,1	59,1	72,7
	محايد	10	22,7	22,7	95,5
	موافق غير	1	2,3	2,3	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

الجزائر في نشاطها الاجنبية البنوك بمزاولة القرض و النقد قانون يمنع لا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	7	15,9	15,9	15,9
	موافق	15	34,1	34,1	50,0
	محايد	16	36,4	36,4	86,4
	موافق غير	2	4,5	4,5	90,9
	موافق غير	4	9,1	9,1	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

البنوك على تطبيقها يجب التي الاحترافية المعايير بتحديد القرض و النقد مجلس يضطلع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	6	13,6	13,6	13,6
	موافق	22	50,0	50,0	63,6
	محايد	11	25,0	25,0	88,6
	موافق غير	1	2,3	2,3	90,9
	موافق غير	4	9,1	9,1	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

Frequencies

Notes

	Output Created	23-APR-2017 04:28:15
	Comments	
Input	Data	C:\Users\pc\Desktop\الاستبيان تحليل\HAFIDH.sav
	Active Dataset	Jeu_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	44
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C9 C10 /STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,03

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	Valid	Missing				
يقوم محافظ الحسابات بتدقيق العمليات والأنشطة بهدف التأكد من أن القرض النقد قانون والقرض العمل كما هو مخطط.	44	0	2,0455	,86144	1,00	5,00
يمكن الاعتماد على نتائج المراجعة البنكية في البنك لمعرفة مدى التزام البنوك التجارية بقانون النقد والقرض .	44	0	2,0909	,88444	1,00	5,00
تواجه مصالح الرقابة و المراجعة في البنوك الجزائرية صعوبات عراقيل و البنك عمل على سلبا يؤثر مما نشاطها في .	44	0	2,1591	,83369	1,00	5,00
تقوم وظيفة المراجعة البنكية بتقديم لأعمال اضافية قيمة المؤسسة. البنكية	44	0	2,2955	1,04725	1,00	5,00
يقوم محافظ الحسابات بناءا على معايير المراجعة بتحديد المخاطر و الانحرافات المحتملة.	44	0	2,0455	,80564	1,00	5,00
يقوم قانون النقد والقرض والانظمة القوانين التي تخضع البنكية المؤسسة لها .	44	0	2,2273	,91152	1,00	5,00
توجد علاقة توافقية بين النقد قانون و البنكية المراجعة التسيير قواعد وتطبيق احترام ومدى مراقبة في والقرض الشفافية .	44	0	2,2727	,94902	1,00	5,00

و العلمية الطرق مع يتماشى داخلي مراقبة نظام يوجد .للبنك الوظيفة	44	0	2,2500	,65147	1,00	4,00
.المصرفية اللجنة لرقابة الحسابات محافظ يخضع	44	0	2,2955	,87815	1,00	5,00
ومدعمة موحدة مراجعة بضمان والقرض النقد قانون يقوم .المصرفي النظام صلابة ومراقبة متابعة وكدا للبنوك	44	0	2,2045	,79474	1,00	4,00

Frequency Table

.مخطط هو كما يعمل والقرض النقد قانون أن من التأكد بهدف والأنشطة العمليات بتدقيق الحسابات محافظ يقوم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	11	25,0	25,0	25,0
	موافق	23	52,3	52,3	77,3
	محايد	8	18,2	18,2	95,5
	موافق غير	1	2,3	2,3	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

. والقرض النقد بقانون التجارية البنوك التزام مدى لمعرفة البنك في البنكية المراجعة نتائج على الاعتماد يمكن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	10	22,7	22,7	22,7
	موافق	24	54,5	54,5	77,3
	محايد	7	15,9	15,9	93,2
	موافق غير	2	4,5	4,5	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

. البنك عمل على سلبا يؤثر مما نشاطها في عراقيل و صعوبات الجزائرية البنوك في الرقابة و المراجعة مصالح تواجه

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	8	18,2	18,2	18,2
	موافق	24	54,5	54,5	72,7
	محايد	10	22,7	22,7	95,5
	موافق غير	1	2,3	2,3	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

.البنكية المؤسسة لأعمال اضافية قيمة بتقديم البنكية المراجعة وظيفة تقوم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	10	22,7	22,7	22,7
	موافق	17	38,6	38,6	61,4
	محايد	14	31,8	31,8	93,2
	موافق غير	3	6,8	6,8	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

.المحتملة المخاطر و الانحرافات بتحديد المراجعة معايير على بناءا الحسابات محافظ يقوم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	10	22,7	22,7	22,7
	موافق	24	54,5	54,5	77,3
	محايد	9	20,5	20,5	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

. البنكية المؤسسة لها تخضع التي والانظمة القوانين تطبيق حسن بمراقبة مكلفة المصرفية للرقابة هيئات على بالاعتماد والقرض النقد قانون يقوم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	8	18,2	18,2	18,2
	موافق	22	50,0	50,0	68,2
	محايد	12	27,3	27,3	95,5
	موافق غير	2	4,5	4,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

. الشفافية التسيير قواعد وتطبيق احترام ومدى مراقبة في والقرض النقد قانون و البنكية المراجعة بين توافقية علاقة توجد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	7	15,9	15,9	15,9
	موافق	24	54,5	54,5	70,5
	محايد	9	20,5	20,5	90,9
	موافق غير	2	4,5	4,5	95,5
	موافق غير	2	4,5	4,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

.للبنك الوظيفة و العلمية الطرق مع يتماشى داخلي مراقبة نظام يوجد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	4	9,1	9,1	9,1

	موافق	26	59,1	59,1	68,2
	محايد	13	29,5	29,5	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المصرفية اللجنة لرقابة الحسابات محافظ يخضع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	9	20,5	20,5	20,5
	موافق	15	34,1	34,1	54,5
	محايد	19	43,2	43,2	97,7
	موافق غير	1	2,3	2,3	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المصرفي النظام صلابة ومراقبة متابعة وكدا للبنوك ومدعمة موحدة مراجعة بضمان والقرض النقد قانون يقوم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق	7	15,9	15,9	15,9
	موافق	24	54,5	54,5	70,5
	محايد	10	22,7	22,7	93,2
	موافق غير	3	6,8	6,8	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

Correlations

Notes

		Output Created	23-APR-2017 14:08:31
		Comments	
	Input	Data	C:\Users\pc\Desktop\الاستبيان تحليل\HAFIDH.sav
		Active Dataset	Jeu_de_données1
		Filter	<none>
		Weight	<none>
		Split File	<none>
		N of Rows in Working Data File	44
	Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
		Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.

	Syntax	CORRELATIONS /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 X1 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,05
	Elapsed Time	00:00:00,09

[Jeu_de_données1] C:\Users\pc\Desktop\الاستبيان تحليل\HAFIDH.sav

Regression

Notes

	Output Created	23-APR-2017 20:02:58
	Comments	
Input	Data	C:\Users\pc\Desktop\الاستبيان تحليل\HAFIDH.sav
	Active Dataset	Jeu_de_données1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	44
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Y /METHOD=ENTER X1 X2.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,23
	Memory Required	2332 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	قانون فعالية مدى :الثاني المحور .الجزائرية البنوك في والقرض النقد على المراجعة ميدان :الاول المحور , البنوك مستوى[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: البنكية بالمؤسسة والقرض النقد قانون ظل في البنكية المراجعة فعالية :الثالث المحور .الدراسة محل

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,731[a]	,534	,511	,40491

a. Predictors: (Constant), قانون فعالية مدى :الثاني المحور .الجزائرية البنوك في والقرض النقد على المراجعة ميدان :الاول المحور , البنوك مستوى

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,702	2	3,851	23,490	,000[b]
	Residual	6,722	41	,164		
	Total	14,424	43			

a. Dependent Variable: الدراسة محل البنكية بالمؤسسة والقرض النقد قانون ظل في البنكية المراجعة فعالية :الثالث المحور .

b. Predictors: (Constant), قانون فعالية مدى :الثاني المحور .الجزائرية البنوك في والقرض النقد على المراجعة ميدان :الاول المحور , البنوك مستوى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,341	,279		1,224	,228
	البنوك مستوى على المراجعة ميدان :الاول المحور	,358	,138	,339	2,600	,013
	في والقرض النقد قانون فعالية مدى :الثاني المحور .الجزائرية البنوك	,490	,133	,481	3,685	,001

a. Dependent Variable: الدراسة محل البنكية بالمؤسسة والقرض النقد قانون ظل في البنكية المراجعة فعالية :الثالث المحور .

الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

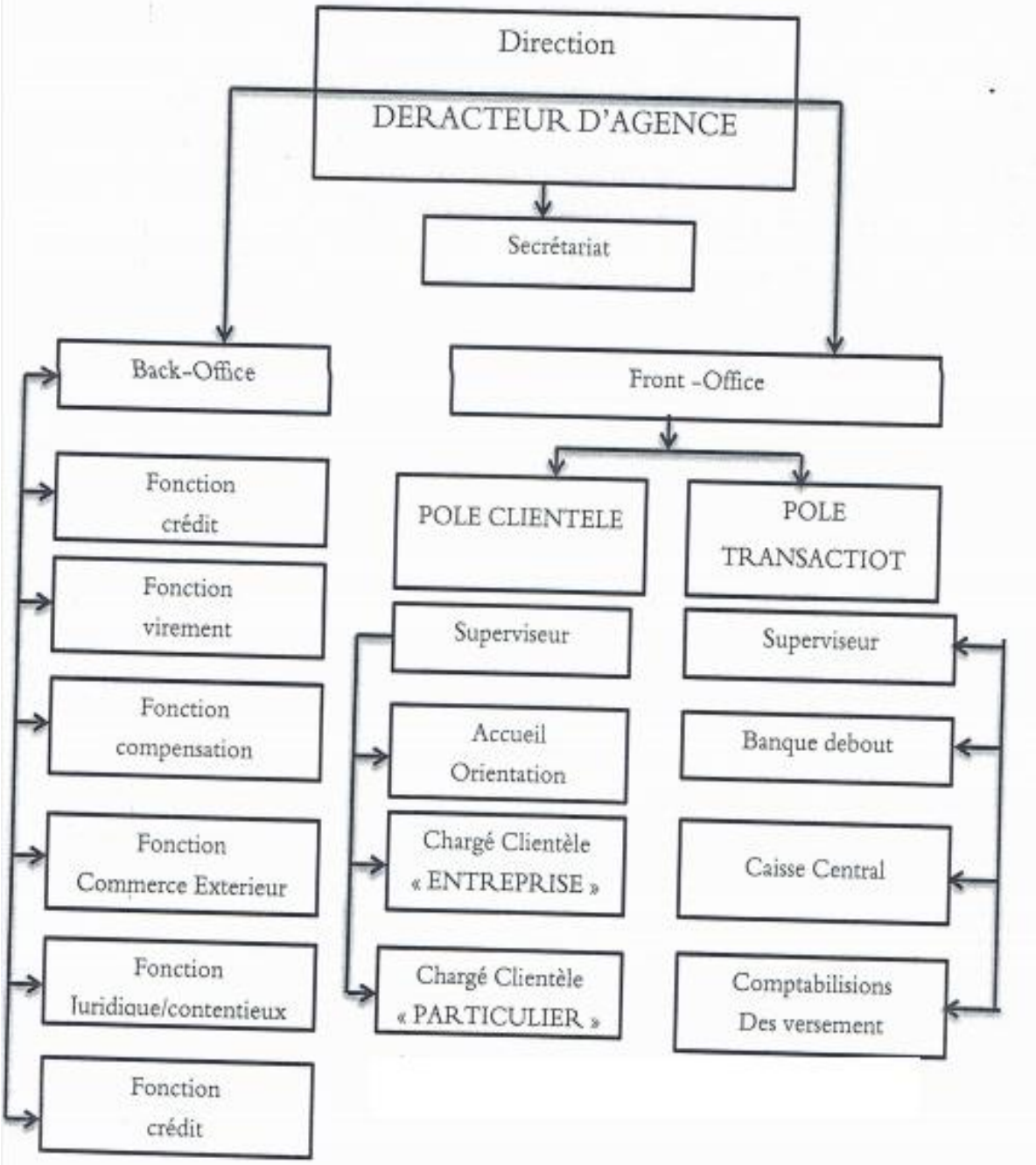

85

الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

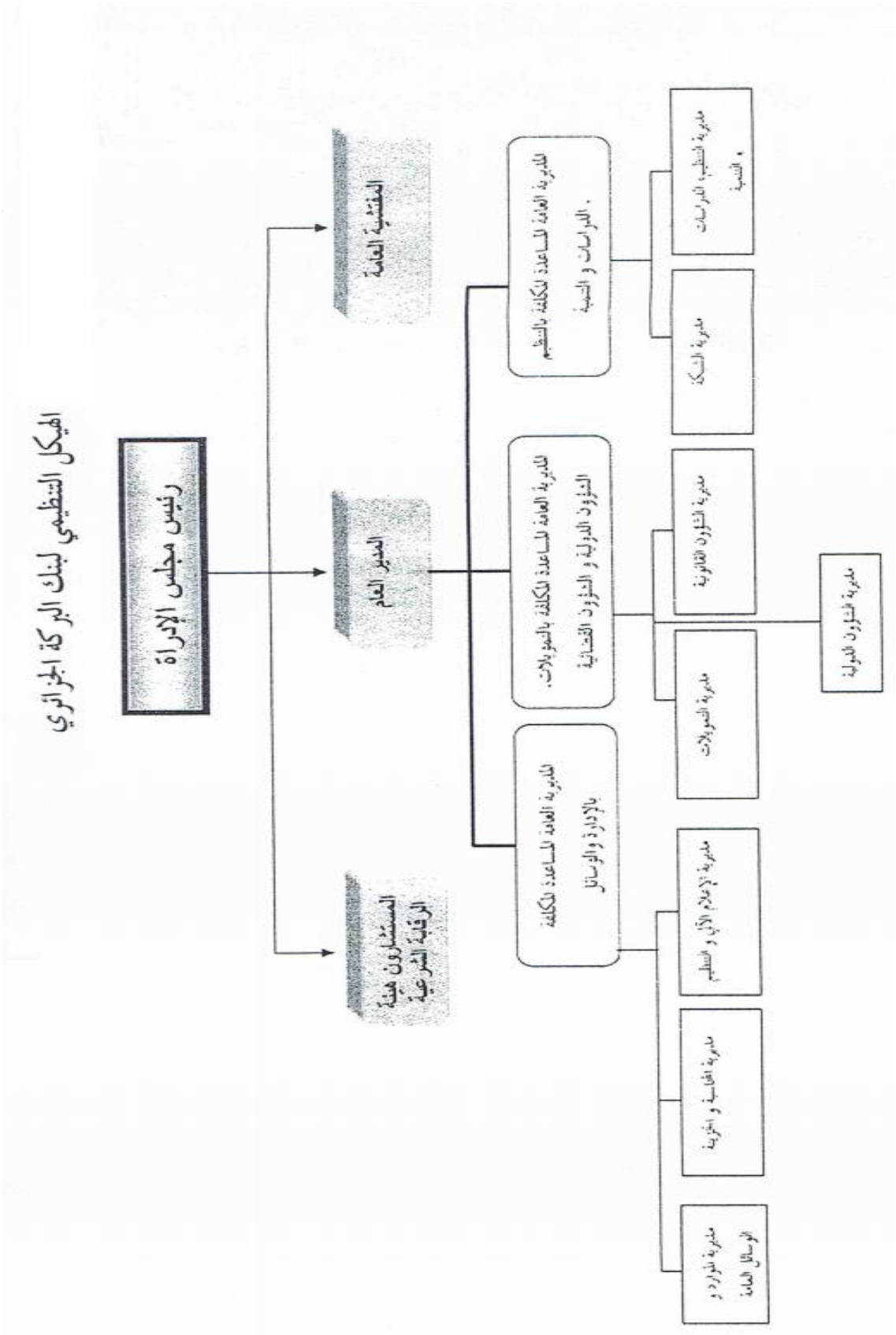

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري لوكالة الشلف.:

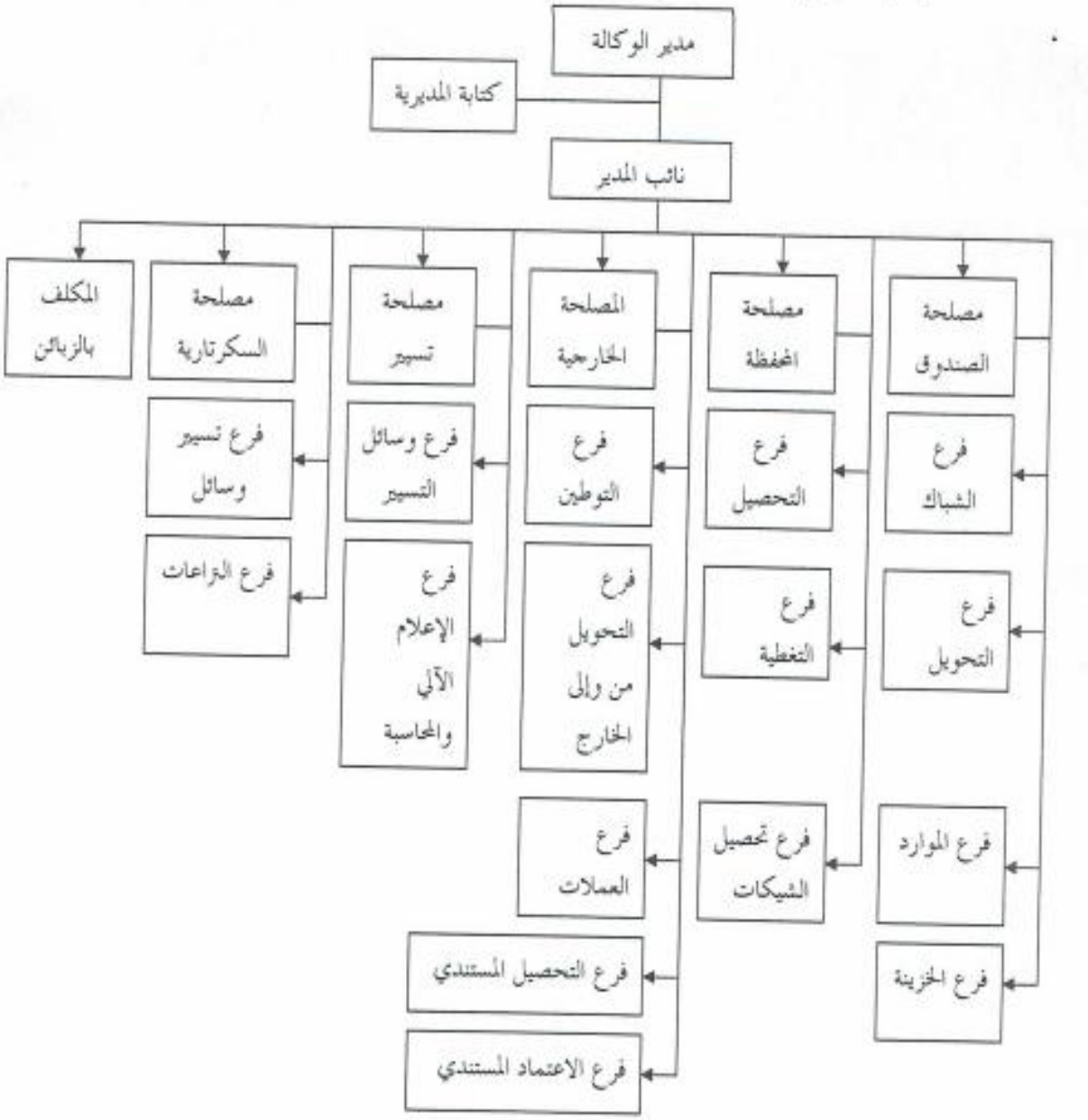

المصدر:وثائق مقدمة من طرف البنك.

Annex 12

Internal audit function's communication channels